منارات

العدد التاسع
ماي 2021

على الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

ملف العدد

قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية والخطوط الإستراتيجية لرفع التحديات والنهوض بالقطاع

مستجدات القطاع

*المنظومة الوطنية لمراقبة مراكب الصيد البحري عبر الأقمار الاصطناعية
*تسهيل التجارة للمنظمة العالمية للتجارة (OMC)
*الشرفية ضمن قائمة التراث اللامادي للإنسانية اليونسكو
* منظومة صيد الاسفنج بتونس

تدخلات المجمع

إحصائيات

المجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري
GIPP

مجلة منارات على الصيد البحري وتربية الأحياء المائية
تصدر على المجمع المهني المشترك كل 3 أشهر

الاشراف
الحبيب المثلوثي

اعداد وتنسيق
انتصار شرقي
ايمان نجاح
منتصر بن سويسي

لجنة التحرير
الحبيب المثلوثي
سنية غربي
حمادي الماجري
زياد بوصلاحي
امل زهيوة
ايمان نجاح
انتصار شرقي

سحب من هذا العدد 500 نسخة
التصميم CIMESCONSEILS
الطباعة SOTEPAGRAPHIC

رؤية شاملة ومتناسقة لمواجهة التحدّيات

يسعى المجمع المهنيّ المشترك لمنتوجات الصّيد البحري للتأقلم مع المتغيّرات الوطنيّة والدوليّة على جميع الأصعدة. ففي إطار مهامّه الرّئيسيّة، تنكبّ المصالح المختلفة على دراسة التأثيرات الأخيرة النّاجمة عن انتشار وباء كورونا للسّنة الثانية على التّوالي وكيفيّة رفع التحدّيات والنّهوض بالقطاع ضمن مقاربة تشاركيّة تضمن نجاعة البرامج والأنشطة والتدخّلات.

ويقوم المجمع بإعداد برنامج عمل استراتيجيّ في إطار رؤية شاملة بالتّنسيق مع المهنيّين ووزارة الإشراف والهياكل المختصّة والمنظمات الدوليّة من أجل إحاطة أفضل بكافّة المتدخّلين في سلاسل القيمة مع إرساء خدمات متطوّرة وسريعة وفعّالة، تعتمد على التكنولوجيّات الحديثة وعلى رقمنة أدوات العمل والتّواصل.

وتتلخّص التوجّهات العامّة للمجمع في مواصلة حماية وترشيد استغلال الثّروات السمكية وتطوير منظومات الإنتاج والرّفع من قدرتها التنافسيّة وتنمية نشاط تربية الأحياء المائية وتثمينها و تحسين الظروف الاجتماعية للمتدخّلين والبحّارة. ولتحقيق ذلك يعتمد المجمع على آليّات مختلفة من بينها تكثيف الدّراسات القطاعيّة والدّورات التكوينيّة والوسائل التحسيسيّة و إعداد مخطّطات الترويج والتّصدير مع تركيز نظام تصرّف مندمج وإطلاق موقع واب جديد سيكون بمثابة الواجهة المشرقة لمنتوجات الصّيد البحري بالداخل والخارج.

إنّ الثّروة السّمكية في بلادنا تمثّل رافدا اقتصاديّا هامّا لما تتيحه من فرص التّشغيل والتّصدير والتّنمية. وقد بادرت الحكومات المتعاقبة في السّنين الأخيرة بإقرار تشجيعات وحوافز استثمارية وخطط تنمويّة وبرامج كفيلة بتطوير القطاع والارتقاء به إلى مراتب متقدّمة. إلاّ أنّ الصّعوبات تتالى ونحن نواجه تحدّيات جديدة على مستوى الإنتاج والتّرويج والتّصدير. وتوجد منافسة كبيرة من الدّول التي تشهد تطوّرا اقتصاديّا سريعا إضافة إلى العديد من الاشكاليّات على مستوى الجودة وسلامة المنتوجات وارتفاع كلفة النّقل والمعاليم الجبائية. ويقتضى ذلك مزيدا من التّنسيق والحوار والعمل التشاركيّ بين كافّة الأطراف المتدخّلة مع بلورة رؤية جديدة ومتجدّدة، تكون شاملة ومتناسقة، لمواجهة كافّة التحدّيات القادمة.

وتجدون في هذا العدد الجديد من مجلّة «**منارات**» معطيات وتحاليل تلخّص آخر المستجدّات في قطاع الصّيد البحري وتربية الأحياء المائيّة في تونس إلى جانب أهمّ أنشطة المجمع وبرامجه المستقبليّة. **فشكرا على المتابعة**.

قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائيّة
الخطوط الإستراتيجية لرفع التحدّيات و النّهوض بالقطاع

تمثّل الثّروة السّمكية رافدا اقتصاديّا هامّا لما تتيحه من فرص التّشغيل والتّصدير والتنمية في البلاد التّونسيّة. ويعتبر إنتاج وتصنيع وتسويق الأسماك من الأنشطة الحيوية البارزة ضمن القطاع الفلاحي وفي الاقتصاد الوطني إذ يشغّل حولي 60 ألف بحّار بصفة مباشرة وأكثر من 100 ألف ناشط بصفة مباشرة أوغير مباشرة.

وبلغ انتاج قطاع الصّيد البحري وتربية الأحياء المائيّة سنة 2020 حوالي 114 ألف طن موزّعة كالتّالي : حوالي 98 ألف طن أسماك بحرية و16 ألف طن تربية أسماك. وبلغت صادرات القطاع خلال نفس السّنة حوالي 24 ألف طن بقيمة 486 مليون دينار (المرتبة الثّالثة في الصّادرات الفلاحيّة) مسجّلة تراجعا مقارنة بسنة 2019 بحوالي 15 % من حيث الكمّية وبـ 8% من حيث القيمة. ويعود ذلك لتأثيرات أزمة الكوفيد19 الّتي تسبّبت في تراجع الإنتاج وغلق الحدود وتراجع الطلب في فترات الحجر الصحّي.

وبخصوص توزيع الإنتاج حسب الأنشطة، يحتلّ إنتاج صيد السمك الأزرق المرتبة الأولى بحوالي 34 % من الانتاج يليه إنتاج الصّيد السّاحلي ب 33 % ثمّ الصّيد بالجر القاعي ب 16 % وتربية الاحياء المائية ب 14 % إلى غير ذلك من الأنشطة.

وشهد القطاع تزايد الاهتمام به من قبل الحكومات المتعاقبة. وتجلّى ذلك خاصّة من خلال إقرار تشجيعات وحوافز استثمارية ورسم خطط تنمويّة وإعداد برامج كفيلة بتطوير القطاع والارتقاء به إلى مراتب متقدّمة مع العمل على تخطي الصّعوبات ومواجهة التحدّيات.

أهمّ التحدّيات بالنّسبة لقطاع الصّيد البحري وتربية الأحياء المائيّة في تونس

بات معلوما لدى الجميع منذ فترة طويلة أنّ استنزاف الثّروات السّمكية وخاصّة القاعية هو نتيجة الاستغلال المشطّ والضّغط المسلّط على الثروة السمكية. كما لا يخفى على أحد النّقص الملحوظ على مستوى البنية التحتيّة والأجهزة والموانئ. أمّا على مستوى التّرويج، فإنّ الاخلالات في مسالك التّوزيع وتحكّم القشّارة بالمنتوج قد ساهمت في صعوبة التحكّم في الأسعار على المستوي المحلّي. وكنتيجة لكلّ هذه الإشكاليّات تراجعت المردودية بشكل كبير. أمّا على المستوى العالميّ فانّ المنتوجات المصدّرة تشهد منافسة شرسة من الدّول التي تشهد تطوّرا اقتصاديّا سريعا إلى جانب وجود العديد من الاشكاليّات على المستوى اللّوجيستي وارتفاع كلفة النّقل والمعاليم الجبائية.

الخطوط الاستراتيجية للنّهوض بالقطاع: من أجل رؤية شاملة ومتّفق عليها بين كافّة المتدخّلين

لمواجهة التحدّيات الحاليّة، تعمل جميع الأطراف المتدخّلة على ايجاد حلول عاجلة وفعّالة. وتتلخّص التوجّهات العامّة في مجال النّهوض بقطاع الصّيد البحري وتربية الأحياء المائيّة في :

- **حماية وترشيد استغلال الثروات السمكية** بالتصدّي لظاهرة الصّيد العشوائي، ومتابعة ومراقبة أنشطة وحدات الصّيد البحري بواسطة الأقمار الاصطناعية وتكريس مبدأ التصرّف التّشاركي والرّشيد في الموارد السمكية.

- **تطوير منظومات الإنتاج والرّفع من القدرة التنافسيّة** بمزيد إحكام تنظيم مواسم الصّيد البحري وصيانة المراكب وتأهيل القطاع وتدعيم البنية الأساسية للموانئ من خلال إحداث وصيانة البعض منها.

- **تنمية نشاط تربية الأحياء المائية** عبر الترفيع في نسبة الإنتاج المحلّي من مدخلات الإنتاج وإدخال أنواع وتقنيّات جديدة في إطار تجارب نموذجيّة، مع دعم البحث في هذا المجال وتثمين نتائجه.

- **تحسين الظروف الاجتماعية** للمتدخّلين والبحّارة.

ومن بين الإجراءات الّتي تساهم في ترشيد استغلال الثّروة السمكية نذكر المنظومة الوطنية لمراقبة مراكب الصيد البحري عبر الأقمار الاصطناعية. فقد بدا العمل على التّطبيق التدريجيّ لتركيز المنظومة الوطنية لمراقبة مراكب الصّيد البحري التي يفوق طولها 15 مترا عبر الأقمار الاصطناعية، وذلك بالتّشجيع على تجهيز المراكب بالأجهزة الطرفية والضّغط على كلفة الاقتناء من خلال إعفاء الأجهزة الطرفية من الرسوم الجمركية عند التوريد ومن الأداء على القيمة المضافة إلى جانب إقرار مساعدات مالية بقيمة 50 % من ثمن الجهاز الطرفي. كما تمّ إقرار منحة إضافية بقيمة 5 % من الغازوال المستهلك لفائدة المراكب المجهّزة وذلك بهدف المساهمة في تغطية الكلفة السنوية لاستغلال وصيانة هذه الأجهزة بمنطقتي الوسط والجنوب والتي تتميز ببعد المصائد السمكية عن الموانئ. ويتمّ العمل حاليا في إطار اللجنة المشتركة 5 زائد 5 بين الحكومة والاتحاد التونسي للفلاحة والصّيد البحري على تطوير العمل بهذه المنظومة وتجاوز الصّعوبات والعراقيل الطارئة عند تنفيذها. وتمّ الاتفاق على تفعيل الزّيادة بـ 5 % في نسبة دعم المحروقات المقرّرة منذ سنة 2019 وإضفاء مرونة أكبر في تطبيق إجراءات العمل بالأجهزة الطرفية والتّخفيض في معاليم الاستغلال بالإضافة إلى عدّة إجراءات أخرى.

وبخصوص التّغطية الاجتماعيّة في قطاع الصّيد البحري، اقترح الاتّحاد التّونسي للفلاحة والصّيد البحري اعتماد نظامين مُستقلّين (الأوّل يهمّ المراكب من 5 طن حجمي فما فوق والثّاني يضمّ المراكب أقلّ من 5 طن حجمي والصّيادين على الأقدام). وتعمل لجنة فنية لإعداد دراسة حول ضبط تصوّر عامّ لمنظومة التغطية الاجتماعيّة في قطاع الفلاحة والصّيد البحري يراعي خصوصيّات الأنشطة والمهنيّين.

المجمع المهنيّ المشترك لمنتوجات الصّيد البحري ومهامّه الرّئيسيّة في ضلّ التغيّرات الوطنيّة والعالميّة

يعمل المجمع المهني المشترك لمنتوجات الصّيد البحري كغيره من الهيئات والمؤسّسات الإدارية والمهنيّة على رفع التحدّيات والنّهوض بقطاع الصّيد البحري في إطار مهامّه الرّئيسيّة ضمن مقاربة تشاركيّة تضمن نجاعة البرامج والخطط الاستراتيجيّة.

ويقوم المجمع بإعداد برنامج عمل استراتيجيّ يعالج من خلاله المشاكل المتعلّقة بالقطاع في مجال النّهوض بالجودة ودعم تسويق وتصدير منتوجات الصّيد البحري. وتتمثّل الأهداف الإستراتيجيّة لبرنامج عمله في:

النّهوض بالجودة وتحسين التّرويج داخليّا وخارجيّا

يسعى المجمع المهنيّ المشترك لمنتوجات الصّيد البحري لتطوير رؤيته المستقبليّة وتحسين خدماته للمهنيّين وللتأقلم مع كافّة المتغيّرات على المستويين الوطني والدّوليّ. وهو يأمل أن يكون هيكلا متطوّرا، فعّالا وذي صورة مميّزة داخل وخارج البلاد.

- تعميم الاهتمام بالجودة لتشمل كافّة حلقات سلاسل القيمة

يتابع المجمع عديد الإشكاليّات الّتي تتمثل أساسا في النّقص الذي يشهده مجال تثمين منتوجات الصّيد البحري. وفي هذا الإطار،يعمل على مزيد تأطير المؤسّسات المختصّة في تحويل وتثمين منتوجات الصّيد البحري من خلال تنظيم دورات تكوينية في مجال تثمين وإعداد مستحضرات جديدة وتطوير طرق اللّف والتعبئة وتنظيم دورات تدريبية لفائدة عملة وإطارات مصانع التحويل في مجال المحافظة على الجودة والسّلامة الصحّية للمنتوجات والتشجيع على تثمين منتوجات بحرية ذات قيمة مضافة ضعيفة (على غرار أسماك المياه العذبة والسردينة...). كما يقوم المجمع بدعم المؤسّسات في مجال إرساء نظم الجودة والمواصفات على غرار OHSAS - IFS - ISO22.000 ISO14.001 - ISO18.001 - وتنظيم دورات تكوينية تحت إشراف خبراء وطنيين ودوليين مختصّين.

- تحسين التّرويج داخل البلاد التونسية

كما يهدف المجمع إلى تحسين ترويج منتوجات الصّيد البحري بالمناطق الداخلية وحلّ بعض المشاكل التي من شانها عرقلة التّرويج على المستوى الوطني (مثل ضعف استهلاك منتوجات الصّيد البحري بالمناطق الدّاخلية). ويواصل المجمع في هذا الإطار سياسته للتّشجيع على التّرويج داخليّا من خلال مواصلة إسناد المنح الخاصّة بدعم نقل منتوجات الصّيد البحري لفائدة المروّجين بالمناطق الداخلية وإقرار خطّة متكاملة بالتنسيق مع جميع الأطراف تتضمّن إحداث منصّات ترويج وإشعاع بالمناطق الداخلية بالتّعاون مع السّلط الجهوية المختصّة

وإحداث نقاط بيع نموذجية «من المنتج إلى المستهلك» وعقد اتفاقيات شراكة مع البلديات. ويعمل المجمع على الرّفع من معدّل استهلاك منتوجات الصّيد البحري بالمناطق الدّاخلية من خلال تنظيم أيّام إعلامية وتحسيسيّة وتظاهرات تذوّق بالولايات الدّاخلية وإقرار منح وامتيازات جديدة للتّشجيع على استهلاك منتوجات الصّيد بالمياه العذبة وتنفيذ مخرجات دراسة استهلاك المنتوجات البحرية بولايات الشّمال التّونسي (الّتي تهمّ 8 ولايات) والّتي تمّ إعدادها في إطار مشروع التّعاون BIOVECQ وإعداد دراسة مكمّلة لدراسة استهلاك المنتوجات البحرية بولايات الشّمال التّونسي تستهدف ولايات الجنوب والوسط الغربي.

- إرساء علامات الجودة

يشجّع المجمع المهنيّ المشترك على إرساء علامات الجودة لعدد من أصناف منتوجات الصّيد البحري التونسيّة على غرار الجمبري. ويسعى الى تعميم شعار «منتوج مستدام» Label pêche durable وشعار «تجارة عادلة» Label commerce équitable بالتّعاون مع الإدارات والهياكل المهنيّة المعنيّة. كما يواصل العمل على التّعريف بعلامة الجودة لمصبّرات السردينة Food Quality Label والترفيع في عدد المؤسّسات المتحصّلة على هذه العلامة من مؤسّسة واحدة حاليا إلى 03 مؤسّسات.

- **تصدير منتوجات ذات قيمة مضافة عالية**
- **تحسين تموقع المنتوج التونسي في الأسواق الخارجية الواعدة**
- **تنويع الأسواق الخارجية**

قام المجمع المهنيّ المشترك لمنتوجات الصّيد البحري بإعداد مخطّط تصديري في أفق 2025 يرتكز على ستّة محاور كبرى كما يلي:

المحور الأول : ضمان ديمومة وتوافر الموارد ا لسمكية

المحور الثاني : تثمين الموارد والمنتوجات

المحور الثالث : دعم القدرة التنافسية

المحور الرابع : تسهيل اقتحام الأسواق الخارجية

المحور الخامس : تطوير النّهوض بالتجارة والتسويق المؤسّساتي

المحور السادس : حوكمة الصّادرات

رقمنة الإجراءات والمعاملات

وذلك من خلال تعصير أنشطة الرّبط والتّنسيق بين حلقات سلاسل القيمة وتركيز خدمات رقميّة سريعة وملائمة وأكثر نجاعة مع إحكام التصرّف واجتناب التّداخل بين المهام.

تطوير المهام وتأقلمها مع متطلّبات القطاع

- إضفاء مزيد من الطابع المهنيّ للمجمع.
- تجنّب القيام بأنشطة في شكل مناولة لفائدة الغير.
- وضع آليات ناجعة لتعديل السّوق وضمان استقرار القطاع.

المنظومة الوطنية لمراقبة مراكب الصيد البحري عبر الأقمار الاصطناعية VMS

في إطار تدعيم برامج الدولة الهادفة إلى المحافظة على الموارد السمكية وتعزيز السلامة البحرية لأسطول ورجال الصيد البحري التونسيين، واحتراما لالتزامات الدولة التونسية تجاه المنظمات الدولية التي تعنى بإدارة المصائد السمكية بالبحر الأبيض المتوسط، أقرت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري برنامجا وطنيا لإنجاز منظومة وطنية لمتابعة أنشطة مراكب الصيد البحري عبر الأقمار الاصطناعية.

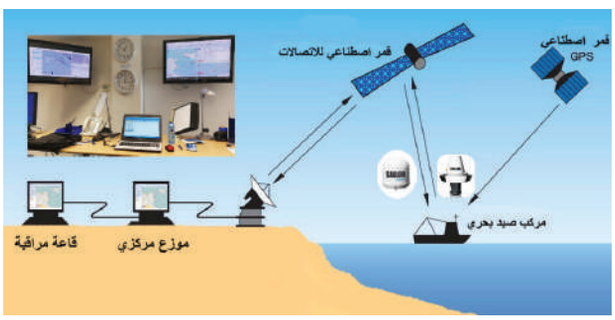

أهداف المنظومة

ترمي هذه المنظومة إلى ثلاثة أهداف رئيسية وهي :

- الرفع من مستوى السلامة البحرية والمساهمة في آليات التدخل البحري للنجدة والإنقاذ في حالات الخطر الداهم وأحداث الشغل التي تحدث بحرا،
- التصدي لظاهرة الصيد العشوائي من خلال ردع التجاوزات التي ترتكبها بعض المراكب،
- دعم برامج البحث العلمي المتعلقة بالمصائد السمكية من خلال توفير قاعدة بيانات حول التوزع الجغرافي لأنشطة مختلف منظومات الصيد البحري.

الإطار التشريعي للمنظومة

تندرج المنظومة الوطنية لمراقبة مراكب الصيد البحري في إطار العمل بمقتضيات الاتفاقيات الدولية المنخرطة فيها بلادنا وخاصة منها اللجنة الدولية لصون التنيات (القرار عدد 08-2007) والهيئة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط (القرار عدد 33/2009/7) والتي تقضي بمتابعة مراكب الصيد البحري التي يفوق طولها 15 مترا بصفة حينية وذلك بالاعتماد على الأقمار الاصطناعية.

وبناءا على ذلك تم إتمام القانون عدد 13 لسنة 1994 المؤرخ في 1994 والمتعلق بممارسة الصيد البحري وذلك بإصدار القانون عدد 34 لسنة 2013 والقانون عدد 30 لسنة 2018 مما يمكن السلط المكلفة بالمراقبة من الاعتماد على المعلومات التي توفرها تجهيزات المراقبة عبر الأقمار الاصطناعية لرفع بعض أنواع مخالفات الصيد البحري.

مكوّنات المنظومة

تشتمل هذه المنظومة على المكونات الفنية التالية:

منظومة معلوماتية تم تطويرها بخبرات وكفاءات تونسية وإيواؤها بموزع رئيسي صلب وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

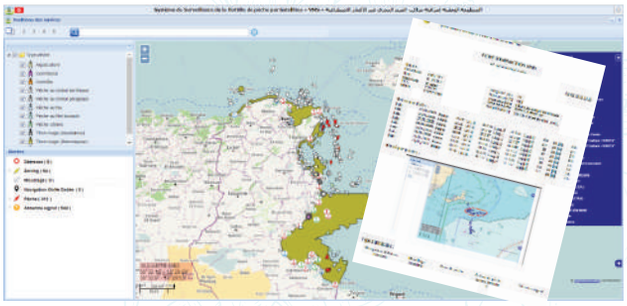

أجهزة طرفية مثبتة على متن مراكب الصيد البحري تؤمّن إرسال المعلومات المتعلقة بمواقع وسرعة واتجاه المراكب إلى الموزع الرئيسي عبر أقمار اصطناعية مختصة. وتتوفر هذه الأجهزة الطرفية والمعتمدة من قبل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لدى مزوّدين تونسيين اثنين وذلك بعد سلسلة من التجارب المخبرية والميدانية أشرفت عليها لجنة فنية مختصة تضم كافة الهياكل المتدخلة في المجال البحري والاتصالات والأمن القومي.

ولمجهزي المراكب المعنية حرية الاختيار بين أحد الجهازين الطرفيين وهما:

الشركة	الجهاز الطرفي	القمر الاصطناعي	عدد الاعتماد	تاريخ الاعتماد
SEIS	Sailor cobham 6140	Inmarsat	VMS / 2018 / 01	2018 / 05 / 04
VMD	Sailor cobham Fleet One	Inmarsat	VMS / 2020 / 01	2020/ 07 / 10

مراكز مراقبة مركزية وجهوية متواجدة بكافة السواحل التونسية تابعة لمختلف الهياكل المكلفة بالمراقبة البحرية والتابعة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (الإدارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية بالولايات الساحلية) ووزارة الدفاع الوطني (جيش البحر) ووزارة الداخلية (الحرس الوطني البحري) ووزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار (الديوانة التونسية).

التشجيعات والحوافز لفائدة المهنيين

اتخذت الدولة عدة إجراءات فنية وجبائية ومالية بهدف تشجيع المهنيين على الانخراط في هذه المنظومة والضغط على كلفة التركيب والاستغلال وذلك من خلال :

* إعفاء الأجهزة الطرفية من الرسوم الجمركية عند التوريد ومن الأداء على القيمة المضافة.

* مساعدة مالية بقيمة 50 % من كلفة اقتناء وتركيب الجهاز الطرفي والتي تتراوح بين 7 و8 آلاف دينار، تصرف على موارد صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع الفلاحة والصيد البحري.

منحة إضافية بقيمة 5 % عند التزود بالوقود المدعّم بالنسبة للمراكب الناشطة في منطقتي الوسط والجنوب والتي تتميز ببعد مناطق الصيد عن الموانئ وذلك بهدف تغطية كلفة استغلال الأجهزة الطرفية.

فتح باب الترشحات أمام الشركات الراغبة في إدماج أجهزة طرفية جديدة والتي تتوفر لديها الشروط القانونية والفنية المضمنة بكراس الشروط الخاص بالمنظومة.

نسبة الإنجاز

بلغ عدد المراكب المنخرطة في المنظومة إلى غاية اليوم 786 مركبا أي بنسبة 90 % من مجموع المراكب المعنية والبالغة 874 وحدة صيد موزعة كما يلي :

الصنف	عدد المراكب المعنية	عدد المراكب المجهزة	نسبة التقدم
الصيد بالجر	410	360	%88
صيد السمك الأزرق	319	295	%92
الصيد الساحلي	80	66	%83
صيد التن الأحمر	49	49	%100
تربية الأسماك	16	16	%100
المجموع	874	786	% 90

النتائج المرتقبة

بعد استيفاء مراحل التركيز التدريجي للمنظومة الوطنية لمراقبة مراكب الصيد البحري عبر الأقمار الاصطناعية تم بتاريخ 19 جانفي 2021 إقرار التفعيل الشامل لهذه المنظومة بما في ذلك آلية رفع المخالفات عن بعد وتعليق رخص المراكب غير المجهزة، حيث سيمكن هذا الإجراء من تحقيق النتائج التالية :

على مستوى تعزيز السلامة البحرية

توفر المنظومة الوطنية لمراقبة مراكب الصيد البحري عبر الأقمار الاصطناعية صورة شاملة ودقيقة حول توزع أسطول الصيد البحري المجهز بالأجهزة الطرفية وتقوم المنظومة آليا باستقبال نداءات الاستغاثة التي تتضمن موقع المركب المهدد وبإصدار تنبيهات للمستخدمين على شاشة المراقبة.

وبعد التأكد من طبيعة الخطر والتنسيق مع مختلف الهياكل المتدخلة بالبحر وفق التراتيب الجاري بها العمل ضمن منظومة الإنقاذ يتولى أحد الهياكل المذكورة التعهد بالعملية بحرا. وفور انتهاء عملية التدخل يقوم الهيكل المتدخل بمعالجة الإشعار بالمنظومة وصياغة تقرير حول نتائج العملية.

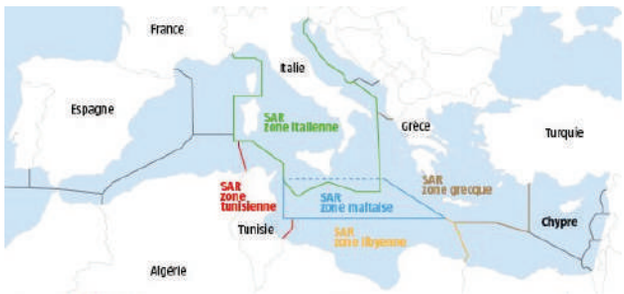

مناطق البحث والإنقاذ بالبحر الأبيض المتوسط

على مستوى التصدي للصيد العشوائي

تقوم المنظومة آليا برصد مخالفات الصيد البحري وإصدار تنبيهات لجميع المراقبين على الشاشة. حيث وعلى إثر رصد مخالفة تقوم إحدى فرق المراقبة البحرية التابعة لأحد الهياكل المعنية بالتعهد بالعملية واتخاذ ما يتعين من إجراءات بالتنسيق بينها عبر نقاط اتصال قارة لاجتناب ازدواجية رفع المخالفة. وتتولى السلطة المختصة (وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري) تتبع المخالفين حسب نوع المخالفة وفق التراتيب الجاري بها العمل.

وستمكن هذه الآلية من دفع مراكب الصيد البحري للنشاط وفق التراخيص المسندة إليهم مما سيساهم في تحكم أنجع في مجهود الصيد بكل منطقة من ناحية وحماية صغار البحارة ومنظومات الصيد التقليدي من ناحية أخرى.

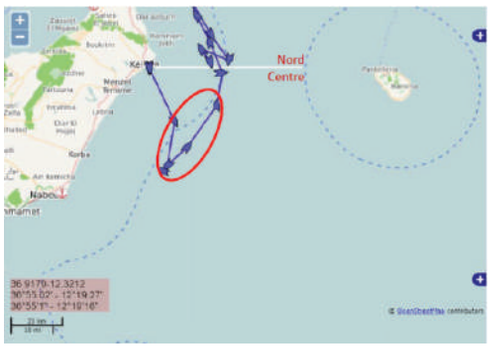

مخالفة تجاوز منطقة الصيد «الشمال»

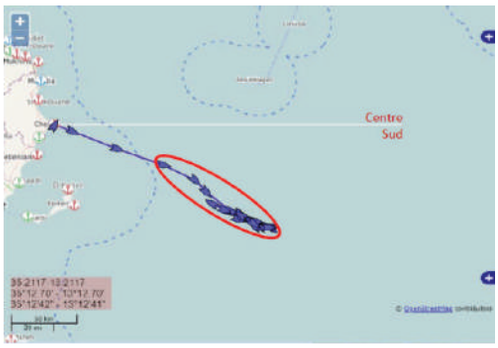

مخالفة تجاوز منطقة الصيد «الوسط»

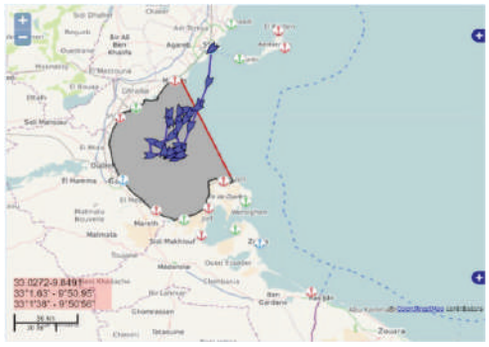

مخالفة التواجد غرب الخط الوهمي «الشفار-جربة»

مخالفة الصيد بأعماق غير قانونية (جر قاعي)

على مستوى دعم برامج البحث العلمي

ستوفر المنظومة لفائدة الباحثين في مجال المصائد السمكية معطيات رقمية أكثر دقة حول التوزع الجغرافي لطاقة الصيد والإنتاج حسب مناطق ومواسم وتقنيات الصيد البحري مما سيسمح بالعمل على تقييم دقيق للمخزونات السمكية المستغلة عرض السواحل التونسية.

مناطق صيد التن الأحمر (2020)

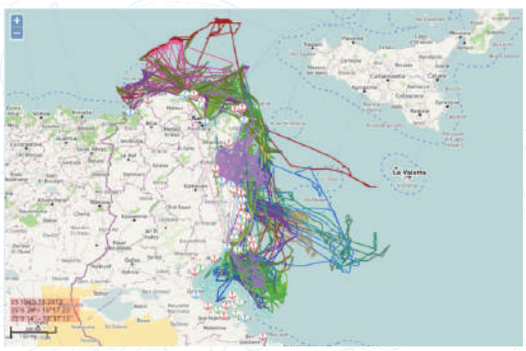

مناطق الصيد بالجر القاعي (2020)

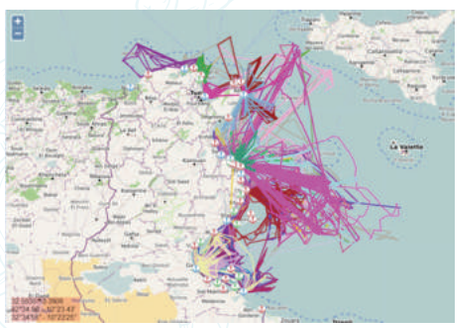

مناطق الصيد بالأضواء (2020)

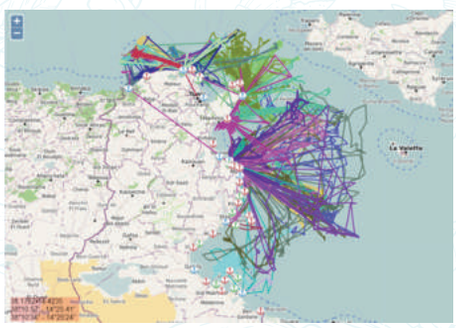

مناطق الصيد الساحلي (2020)

تونس تصادق على اتفاق تسهيل التّجارة للمنظمة العالمية للتجارة

صادقت تونس على الاتفاق الجديد حول تسهيل التجارة بالمنظمة العالمية للتجارة في شهر جويلية 2020. وفي إطار العمل على تعزيز استفادة الصادرات التونسية منه، فان اهم التسهيلات التي يحتوي عليها هذا الاتفاق في مجال تبسيط الإجراءات والتدابير الإدارية المتعلقة بالتجارة يتمثل في التسريع في انسياب السلع بما يساهم في تخفيض تكاليف عمليات التجارة الدولية.

إنّ اتفاقية تيسير التجارة هي الاتفاقية الأحدث من بين اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وهي أولى النتائج المتحققة عن جولة الدوحة للمفاوضات التجارية. فبعد عشر سنوات من المفاوضات، أقرّ الأعضاء نص اتفاقية تيسير التجارة في المؤتمر الوزاري التاسع المنعقد في بالي خلال الفترة 3-6 من ديسمبر عام 2013. وسوف تدخل الاتفاقية حيز النفاذ حالما يُشعِر ثلثا الأعضاء المنظمة بشأن قبولهم الاتفاقية.

ومن أبرز التسهيلات المقررة في اتفاق تسهيل التجارة ما يتعلق بـ :

1 - الشفافية والحصول على المعلومات المؤثرة على التجارة في الإبان، وذلك عبر وجوب :

- النشر مسبقا على الانترنت لجميع القوانين والتراتيب والإجراءات ذات الصلة بالاستيراد والتصدير (بما في ذلك المطبوعات والوثائق) قبل دخولها حيز التنفيذ بمدة كافية.

وتجدون على الرابط التالي :

https://tfadatabase.org/ جميع المواقع الالكترونية لبلدان التصدير التي تنشر فيها هذه المعلومات.

- القيام باستشارات مفتوحة حول مشاريع التشريعات الجديدة او التعديلات (قبل اعتمادها).
- إنشاء نقاط استعلام للتمكين من الاستفسار حول الإجراءات المتصلة بالتجارة.

وتجدون على الرابط التالي:

https://tfadatabase.org/ إحداثيات كافة نقاط الإعلام المنشاة بالبلدان الأعضاء بالمنظمة (العنوان الالكتروني، الفاكس، الهاتف).

- اتخاذ قرارات مسبقة عند الطلب حول القرارات الديوانية (خاصة التصنيف الديواني).

2- وجوب التزام البلدان بعدد من التسهيلات الإجرائية، ومن بينها :

- اعتماد تقييم المخاطر كأساس لإقرار وجوب إخضاع الشحنة للمراقبة المادية.
- إعطاء الأولوية للبضاعة السريعة التلف عند تحديد مواعيد المعاينة لتسريع تسريحها.
- اعتماد آلية مستقلة للتمكين من الطعن في القرارات الديوانية.
- اعتماد شباك موحد للقيام بعمليات التجارة الخارجية.

- إقرار الإفراج المسبق عن السلع والمراقبة اللاحقة لها متى أمكن ذلك.
- المعالجة المسبقة لملفات التوريد.
- فصل الإفراج عن البضائع عن التحديد النهائي للمعاليم الديوانية والرسوم.
- قبول النسخ الورقية أو الالكترونية للوثائق في عمليات الاستيراد والتصدير والعبور.
- إلغاء الإجراءات غير الضرورية والمراجعة الدورية للوثائق والمتطلبات للتقليص منها.
- إتاحة إمكانية الدفع الالكتروني للأتاوى والرسوم المستوجبة.
- إقرار صفة متعامل اقتصادي معتمد بما في ذلك للمؤسسات الصغرى وفقا لشروط محددة مسبقا.
- توفير ممرات خاصة لبضائع العبور والفصل بينها وبين الممرات المخصصة للواردات الأخرى، قصد تسريع إجراءات عبورها.
- إنشاء آلية للمشاورات الدورية للتنسيق بين القطاع الخاص والأجهزة الحكومية.
- حظر فرض رسوم وإتاوات دون إعلان عنها، والمراجعة الدورية لها للتقليص منها.

3- إحداث لجنة بالمنظمة العالمية للتجارة تخصّص لتسهيل التجارة :

وتنظر هذه اللجنة في مدى امتثال البلدان الأعضاء بالمنظمة لهذه التسهيلات بناء على ما تثيره البلدان المصدرة من ملاحظات أوتشكّيات، وتسعى إلى معالجتها.

وعليه، وعملا على انتفاع الصادرات التونسية بهذه التسهيلات، فان إدارة العلاقات مع المنظمة العالمية للتجارة بوزارة التجارة تحرص على أن يتم إعلامها بأية ممارسات منافية لهذه التسهيلات التي تعترض الصادرات التونسية في عمليات ولوجها إلى الأسواق، وذلك بهدف إثارتها لدى البلدان الشريكة لأعضاء بالمنظمة العالمية للتجارة أو في اللجنة المختصة بالمنظمة بهدف معالجتها وتذليل العوائق عند التصدير.

رقم الهاتف : **71354446**

البريد الالكتروني :

fatma.brahim@commerce.gov.tn

هذا، ويمكن الاطلاع على كافة التسهيلات الأخرى التي يتيحها اتفاق تسهيل التجارة على موقع المنظمة العالمية للتجارة بالرابط التالي:

https://www.wto.org/french/tratop_f/tradfa_f/tradfa_f.htm#I

«الشرفية» ضمن قائمة التّراث الثّقافي اللاّمادي للانسانيّة لدى «اليونسكو»

أقرّت اللّجنة الدولية الحكوميّة لاتفاقية صون التراث الثقافي اللامادّي التّابعة لمنظّمة الأمم المتّحدة للتربية والعلم والثقافة «اليونسكو»، في 16 ديسمبر 2020، إدراج طريقة صيد الأسماك المعروفة باسم «الشرفية» على قائمة التّراث الثقافي اللاّمادي للانسانيّة. وقد تقدّمت تونس سنة 2019بطلب رسمي لدى اليونسكو لإدراج هذا الموروث(الشرفية) في القائمة العالميّة نظرا لخصوصيّة هذه الطريقة للصّيد البحري وتاريخها وتقنياتها وتداولها بين الأجيال. وتعتبر «الشرفية» من أقدم وسائل الصّيد البحري التّقليدي الّتي اشتهرت بها جزيرة قرقنة منذ عهود ويتمّ عبرها تشكيل مصائد ثابتة في البحر تبنى بسعف النّخيل. وهي إرث وطنيّ مهدّد وطريقة صيد تحافظ على الثّروة السّمكية وجودتها لذلك فهي في حاجة للحماية والتّثمين. وتعتمد جزيرة قرقنة نموذجا يحتذى به في قانون ملكية البحر لذلك عمل المعهد الوطني للتّراث في تونس منذ مدة بخطى حثيثة لإدراج طريقة صيد الأسماك المعروفة باسم «الشرفية» ضمن التراث الثّقافي اللاّمادي العالمي.

«الشرفيّة» تداولتها أجيال عبر التّاريخ :

إنّ «الشّرافي» وهو جمع «شرفية» طريقة صيد تقليديّة تخصّ منطقة صفاقس وقرقنة وهي في نفس الوقت ملكية بحرية. وتمثّل «الشرفية» منذ قرون قطعة من البحر ومصيدة ثابتة في آن واحد. وهي ملك عقاريّ وتنعت بأسماء ولها حدود ومنافع، تسلّم وتباع وتشترى ككلّ الأملاك العقارية.

تقنيات وفوائد :

يختلف بناء الشرفية باختلاف الموقع والمساحة والتيار المائي. وبصفة عامة يقام جدار أساسيّ من جريد النّخل عمودي الاتّجاه يسمى «مرسيه» أو «ارجل» ويكون انطلاقه من ساقية أو واد أو بحيرة أي أماكن أكثر عمقا في البحر. ويقابل الجدار الأوّل جدار ثاني يسمّى «خراج» ثم جدار ثالث يسمى «رداد» فيجبر الاسماك على الدّخول للزريبة ومنها إلى «الدار» ومن الدار إلى الحجرات ثم إلى الفتحات وأخيرا إلى الدّرينة وهي مصنوعة من الحصر أين تتجمع الأسماك. ويحبّذ النّاس أكل سمك «الشّرافي» لفوائده الخاصّة وحسن مذاقه، ويعود ذلك إلى صومه وتفريغ بطنه من الأوساخ.

بحيرة "البيبان" ملكة بحيرات المتوسّط

بداية من شهر أفريل 2021 عاد نشاط الصّيد البحري ببحيرة «البيبان» بعد توقّف عن النّشاط دام شهرين بسبب الرّاحة البيولوجيّة التي امتدت منذ بداية شهر فيفري إلى موفّى شهر مارس.

وتعتبر بحيرة «البيبان» أكبر بحيرة في حوض المتوسّط بمساحة 27 ألف هكتار حيث يبلغ طولها 32 كلم وعرضها 10 كيلومترات وتقع على بعد 10 كلم شمال مدينة بنقردان و20 كلم جنوب مدينة جرجيس. وهي تعدّ من أجمل البحيرات في حوض البحر الأبيض المتوسّط.

وتعرف بحيرة «البيبان» بجودة أسماكها، خاصّة منها الوراطة والقاروص والصبارص والبوري وغيرها

عودة نشاط الصّيد بعد توقّف دام شهرين

التي يتمّ صيدها وفق مواسم لمدّة محدّدة.وهي محميّة طبيعيّة للأسماك ذات القيمة الغذائية العالية. وتتميز البحيرة باعتمادها على تقنيات صيد تقليدية ايكولوجية ومستدامة تتمثل في المصيدة الثّابتة الأطول في العالم بطول 3.5 كلم. وقد بلغ انتاج بحيرة «البيبان» سنة 2019، 111 طنا فيما بلغ عدد رخص الصيد بها 167 رخصة.

موسم صيد القرنيط بالسواحل التونسية

تعتبر منظومة القرنيط من أهمّ المنظومات التي تؤمّن مورد رزق للعديد من المهنيّين والتي توفّر مردودا اقتصاديا هاما من شأنه ان ينهض بقطاع الصيد البحري. بلغ إنتاج صيد الاخطبوط 3563.5 طن خلال سنة 2019، وقد شهد تطورا ب 5 % مقارنة بسنة 2018. وساهم إنتاج هذا النوع بنسبة 2 % في الإنتاج الوطني الجملي.

وبلغت صادرات الصيد البحري من القرنيط خلال سنة 2020 من حيث الكمية 1018.7 طن ومن حيث القيمة 23.48 مليون دينار وقد تم تسجيل تراجع بنسبة (26.8 -%) مقارنة بسنة 2019. وتواجه منظومة الاخطبوط إشكاليات متعددة أبرزها توسع رقعة الصيد العشوائي خارج الموسم وعدم مراعاة أحجام الصيد المسموح بها في اطار القانون الذي ينص على وجوب ان يصل الوزن الى كيلو غرام كحدّ أدنى هذا إضافة الي مشاكل الترويج. وينظم موسم صيد القرنيط بقرار من وزير الفلاحة المؤرخ يوم 28 سبتمبر 1995 والمتعلق بتنظيم نشاط الصيد البحري والذي حدد فترة موسم صيد الاخطبوط من 15 اكتوبر إلى 15 ماي من السنة الموالية على انه يمكن التأخير في انطلاق الموسم الى اجل لا يتجاوز شهرا على اقصى تقدير بحسب المعطيات البحثية المتعلقة بالحالة. وقد انطلق موسم صيد الاخطبوط بكامل السواحل التونسية حسب ما أعلنت عنه وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري يوم 16 نوفمبر 2020 وفي هذا الإطار نتوقع تطور كميات الانتاج هذه السنة حيث أنها ستساهم ايجابيا على مستوى النهوض بالصادرات التونسية.

آفاق واعدة لمنظومة السلطعون الأزرق البحري

اهتمّ المجمع المهنيّ المشترك لمنتوجات الصّيد البحري خلال السّنوات الأخيرة بمنظومة السلطعون الأزرق الذي يعتبر وجوده بالمياه التونسية نتيجة من نتائج التغيّرات المناخيّة. وبذل المجمع كافّة جهوده من أجل تنظيم هذا النّشاط والنّهوض به على جميع المستويات، نظرا لآفاقه الواعدة في مجال الإنتاج والتّصدير.

ومثّلت منظومة السلطعون الأزرق البحري تجربة رائدة كلّلت بالنّجاح على الصّعيدين المحلّي والدوليّ من حيث استيعاب الإنتاج وتصديره، حيث بلغ المعدّل السّنوي لصادرات السلطعون 35 مليون دينار (7 % من معدل الصّادرات لنفس الفترة) خلال السّنوات الثلاثة الأخيرة.

بلغت صادرات سلطعون البحر لسنة 2020 نحو 3788 طن بقيمة 38.6 مليون دينار أي بمعدّل سعر بلغ 10.2 دينار للكيلوغرام الواحد في حين بلغت صادرات السلطعون سنة 2019 نحو4262 طن بقيمة 41.4 مليون دينار بمعدّل سعر9.7 دينار للكيلوغرام.

وتعتبر قارة آسيا الوجهة الأولى من حيث تصدير سلطعون البحر بنسبة تقدر ب80 % تليها أوروبا بنسبة 80 % ثم أمريكا الشمالية بنسبة 3,8 %.

ولمزيد تركيز المنظومة وضمان ديمومتها، قام المجمع المهنيّ المشترك بالإشراف على صناعة وتوزيع 4000 وحدة صيد انتقائية «الدراين» على ثلاث ولايات وفق رزنامة محدّدة من قبل لجنة متابعة: ولاية صفاقس (1400 وحدة)، ولاية قابس (1300 وحدة) وولاية مدنين (1300 وحدة). كما تمّ تنظيم أيام تحسيسية وتكوينية لتوثيق تقنيات صيد السلطعون تزامنا مع عملية توزيع "الدراين" على الولايات الثلاثة المستفيدة وذلك بالتّنسيق مع وكالة الإرشاد والتّكوين الفلاحي والمعهد الوطني لعلوم وتكنولوجيا البحار والمهنيّين.

الرّاحة البيولوجيّة في تونس : هل حققت أهدافها؟

تعدّ تونس من البلدان القلائل في البحر الأبيض المتوسّط الّتي خاضت تجربة العمل بنظام الرّاحة البيولوجيّة وهي تنفرد بإقرار نظام يمتدّ على ثلاثة أشهر. وقد تمّ بمقتضى القانون عدد 17 لسنة 2009 المؤرخ في 16 مارس 2009 إحداث نظام الرّاحة البيولوجيّة في قطاع الصّيد البحري يتمثّل في توقيف نشاط او عدّة أنشطة للصّيد البحري وجوبا لفترة زمنيّة لا تتجاوز 3 أشهر قابلة للتّجديد بمناطق بحريّة مهدّدة بكثافة الاستغلال أو بتقلّص الثّروات البحريّة الحيّة.

ويموّل النّظام عن طريق معلوم يوظّف على منتوجات الصّيد البحري عند التّصدير والبيع بالسوق المحليّة.

ويأتي هذا النّظام لتلافى نسق تراجع إنتاج الثّروة السّمكية وإعادة توازنها كما يهدف إلى تعزيز منظومة حماية وضمان ديمومتها للأجيال القادمة وتحسين مردوديّة نشاط الصّيد البحري.

وبدأت تونس بتطبيق الرّاحة البيولوجيّة رسميّا منذ سنة 2009 في خليج قابس.

صرف مساعدات الرّاحة البيولوجيّة لسنة 2020

تطبيقا للمنشور عدد 122 بتاريخ 01 جويلية 2020 المتعلّق بتنظيم الرّاحة البيولوجيّة لسنة 2019، تم خلال سنة 2020صرف مبلغ جملي قدره 5916 مليون دينار لفائدة 136 وحدة صيد بالجرّ تشمل1774 بحّارا من ولايات المهدية وصفاقس ومدنين، منها 110 مركبا بميناء الصّيد البحري بصفاقس و24 مركبا بالمهدية ومركبين بميناء جرجيس.

كما تمّ صرف المبالغ المتعلّقة بالتّغطية الاجتماعية للبحّارة المنتفعين بمساعدات الرّاحة البيولوجيّة بعنوان سنة 2019 بولايات صفاقس والمهدية ومدنين والّتي قدّرت ب831.222 مليون دينار.

ويتم توزيع هذه المساعدات حسب مقاييس محدّدة تعتمد بالأساس على معدّل أيّام الإبحار لمراكب الصّيد بالجرّ خلال الثّلاث سنوات الأخيرة وخطط الصّيادين البحريّين العاملين على متنها.

ونظرا لالتزام كافّة الأطراف المتدخّلة والبحّارة بقواعد الرّاحة البيولوجيّة ونظامها وأهميّة الاعتمادات المرصودة لإنجاح التّجربة التونسيّة، يمكن القول بأنّ بلادنا تعتبر مثالا يحتذى به في هذا المجال من أجل الحفاظ على الثروة السمكيّة واستدامتها.

تدخّلات ومنح لتعديل السّوق وتحسين التّرويج

يتدخّل المجمع المهنيّ المشترك لمنتوجات الصّيد البحري في مجال تعديل السّوق وتحسين التّرويج، خاصّة عبر استيعاب فائض الإنتاج من السّمك الأزرق وتحمّل كلفة تجميده وخزنه قصد تكوين مخزون تعديليّ من هذا المنتوج. وانعقدت لجنتين لمتابعة تدخّلات المجمع، تمّ خلالهما دراسة ملفّات التّجميد والخزن والإذن بصرف مطالب المنح الخاصّة بها.

منحة تحمّل كلفة خزن وتجميد السردينة

تم خلال سنة 2020 تحمّل كلفة تجميد وخزن السردينة لكميّة جمليّة ناهزت4059.05 طن بقيمة 546.872 ألف دينار وذلك لفائدة 15 مؤسّسة مختصّة في تحويل السردينة خلال الفترة الممتدّة من ماي إلى أكتوبر 2020. كما تمّ خلال سنة 2020 ترسيم ثلاث مؤسّسات جديدة للإنتفاع بمنحة تجميد وخزن السردينة ليصبح العدد الجملي للمؤسّسات المرسّمة للإنتفاع بمنحة التّجميد والخزن المسندة من طرف المجمع خلال سنة 2020 إلى 26 مؤسّسة.

منحة تشجيع نقل الأسماك إلى المناطق الدّاخلية

كما تمّ خلال سنة 2020 قبول مطالب من خمسة (05) مروّجين للانتفاع بمنحة دعم نقل وترويج منتوجات السّمك الأزرق والقاروص والوراطة المتأتية من تربية الأحياء المائية والسلطعون البحري بالمناطق الداخلية. وفي هذا الإطار، تم إسناد منح لكمّيات جمليّة تعادل 235.382طن بقيمة 25.5ألف دينار خلال سنة 2020 وذلك لفائدة المروّجين الخمس.وبلغ عدد المروّجين المرسّمين سنة 2020 للإنتفاع بمنحة الدّعم على النقل إلى الولايات الداخلية 17 مروّجا.

منحة تحسين جودة المنتوج

تمّ خلال سنة 2020 ترسيم ثلاثة (03) مجهّزين إضافيين للإنتفاع بمنحة تحسين جودة المنتوج التي يسندها المجمع المهنيّ المشترك في إطار التّشجيع على العمل بعقود الإنتاج، وبذلك يصبح العدد الجمليّ للمجهّزين المرسّمين للإنتفاع بهذه المنحة 44 مجهّزا موزّعين على ثلاثة موانئ تونسيّة. وقد تم إسناد منح قدرها 15,923 ألف دينار لفائدة تسعة (09) مجهّزين. وتخصّ هذه المنح تحسين جودة 318,468 طن من السردينة والشورو.

منحة تحسين النّقل بين الموانئ وتحسين الترويج

على مستوى تحسين النّقل بين الموانئ وتحسين الترويج، تدخّل المجمع المهنيّ المشترك في مناسبات عدّة خاصّة خلال شهر نوفمبر 2020 وذلك قصد تيسير ترويج فائض الإنتاج من السردينة. وشملت تدخّلات المجمع موانئ جرجيس وقليبية والمهدية وطبلبة بصفة مباشرة (عبر كراء شاحنات لنقل فائض الإنتاج) أو بصفة غير مباشرة (عبر التّنسيق بين المجهّزين ومصانع التّحويل بالجهات المعنيّة أو خارجها) لاستيعاب الإنتاج المنزّل في أفضل الظروف. وقد تدخّل المجمع بصفة مباشرة بمينائي المهدية وقليبية في خمس مناسبات وذلك قصد استيعاب فائض الإنتاج المنزّل. وبلغت الكميات المسوّقة بفضل آلية تحسين النقل بين الموانئ التي يعتمدها المجمع ما يناهز 4318 صندوق أي ما يعادل 51,8 طن. وبلغت الكلفة الجمليّة لهذه التدخّلات ما يعادل 5.544 ألف دينار موزّعة حسب الموانئ كالآتي: (1.280 ألف دينار بميناء قليبية و4,264 ألف دينار بميناء المهدية).

دورات تكوينيّة لفائدة المصنعين للنّهوض بجودة منتوجات الصّيد البحري وتربية الأحياء المائيّة

أمام اشتداد المنافسة في الأسواق العالميّة نتيجة ارتفاع كلفة الإنتاج من ناحية وتطوّر متطلّبات وشروط المستهلك من ناحية أخرى، أصبح من الضروريّ وضع استراتيجيّة للعناية بالجودة من خلال التّكوين والتّحسيس ومرافقة المنتجين والمصنّعين في هذا المسار.

تعتبر جودة منتوجات الصّيد البحري وتربية الأحياء المائيّة من أهمّ العوامل لتنمية القدرة التنافسيّة لمنتوجاتنا والمحافظة على الأسواق التّقليدية وهي تمثل فرصة لاكتساح أسواق جديدة.

ويقوم المجمع المهنيّ المشترك لمنتوجات الصّيد البحري سنويّا لفائدة المهنيّين بكل الجهات بتنظيم سلسلة من الدّورات التّكوينيّة تتعلّق بأنظمة الجودة والمواصفات على غرار ISO 19.011 (اصدار 2018) أو ISO 22.000 (اصدار 2018).

وفي سنة 2020 تمّ تنظيم ثلاث دورات كبرى بصفاقس وقليبية والمهديّة خلال أشهر جانفي وأوت ونوفمبر تلتها دورتين عن بعد في نوفمبر وديسمبر. وشارك في هذه الدّورات عديد المصنّعين من الوسط والجنوب والشّمال.

فوائد الجودة وتأثيراتها

ومن فوائد أنظمة الجودة أنّها تضمن جودة وسلامة الأغذية وتساعد على التّخفيض من الأمراض المنقولة عبر الغذاء وتحسّن من استغلال الموارد والتّحكم في مخاطر سلامة الأغذية. كما تساعد على تجنّب التّكاليف المنجرّة عن عمليّات سحب المنتوجات في حالة عدم تطابقها من ناحية السّلامة الغذائية.

وتعتبر الدّورات التكوينيّة فرصة لمزيد العمل على الإحاطة وتأطير المهنيّين قصد تحسين جودة منتوجات الصّيد البحري وتربية الأحياء المائيّة. وفي هذا الإطار، يعمل المجمع المهنيّ المشترك لمنتوجات الصّيد البحري على رصد أهمّ الحاجيات الحاليّة على مستوى التّدريب والإحاطة في عديد المجالات على غرار أنظمة الجودة ISO 14001 و مواصفات FSSC 22.000 وشهادة حلال وذلك لمواكبة متطلّبات الأسواق و التطوّرات العالمية.

لمزيد من المعلومات حول برنامج الدّورات التّكوينيّة لسنة 2021 يمكن الاتّصال بالمقرّ المركزي للمجمع المهني المشترك لمنتوجات الصّيد البحري بتونس.

القواعد الصحيّة في قطاع الصّيد البحري وتربية الأحياء المائيّة

تسعة أدلّة ووثائق تحسيسيّة في خدمتكم

تعتبر العناية بالجودة والالتزام بتطبيق القواعد الصحيّة في قطاع الصّيد البحري وتربية الأحياء المائيّة عناصر هامّة وأساسيّة لتحسين ترويج المنتوجات على المستويين الوطني والعالمي.

وكان لا بدّ على كافّة المتدخّلين في قطاع الصّيد البحري والرخويات الحية ذات الصدفتين سواء في مرحلة الإنتاج الأولى (صيد بحري والتقاط وتربية) أو في مراحل النّقل والتّخزين والمعالجة الامتثال إلى الأدلة الوطنية وإجراءات حسن التصرّف الصحّي المعدّة من قبل المنظمات المهنيّة والهياكل المهنيّة المشتركة وذلك حسب ما ورد بقرار وزير الفلاحة والموارد المائية المؤرّخ في 2 نوفمبر 2006 والمتعلّق بتنقيح وإتمام القرار المؤرّخ في 3

مارس 2001 الّذي يضبط القواعد الصحّية لعمليّات المراقبة الذاتيّة لمنتوجات الصّيد البحري.

وفي هذا الإطار، قام المجمع المهنيّ المشترك لمنتوجات الصّيد البحري بتكليف مكتب دراسات مختصّ Safety Sea Products Consulting لتحيين وإنتاج دعائم مكتوبة لتسعة أدلّة تقدّم إجراءات حسن تطبيق القواعد الصحّية الّتي تمت المصادقة عليها من قبل الإدارة العامة للمصالح البيطرية.

ويقوم المجمع حاليّا بإعداد ونشر هذه الأدلّة المبسّطة في شكل كتيبات ومعلّقات ومنشورات سيتم توزيعها على المهنيّين في قطاع الصّيد البحري وتربية الأحياء المائيّة قصد التّعريف بالإجراءات والتّحسيس بقواعد الصحّة في القطاع. وتمّ تخصيص دليل ووثائق تحسيسيّة لكلّ من الأنشطة التّالية :

- وحدات الصّيد البحري
- سوق الجملة
- نقل منتوجات الصّيد البحري
- خزن منتوجات الصّيد البحري
- المنتوجات الطازجة والمجمّدة والحية
- المصبّرات وشبه المصبّرات
- المنتوجات المحوّلة
- القوقعيات
- تربية الأحياء المائية

قصاصة طلب الحصول على نسخة من دليل حسن تطبيق الإجراءات الصحّيةفي قطاع الصّيد البحري وتربية الأحياء المائيّة

اسم المؤسّسة :.....

رقم الهاتف والفاكس :.....

البريد الإلكتروني : .....

اسم الدليل أو الأدلة المرغوب في اقتنائها : .....

عدد النّسخ المبتغاة :.....

الإمضاء وختم المؤسّسة: .....

المجمع يضع خطّة متكاملة وبرنامج عمل لسنة 2021

وضع المجمع المهني المشترك لمنتوجات البحر خطّة متكاملة وبرنامج عمل لسنة 2021 وذلك انطلاقا من المهام المرسومة بقانونه الأساسيّ وخطته الإستراتيجية وبرنامجه الخماسي للفترة 2021 - 2025 الّتي تم ضبطها ضمن نتائج دراسة تقييم تدخّلات المجمع.

ويرتكز برنامج عمل المجمع لسنة 2021 على التدخّلات التّالية :

الترويج الداخلي والنّهوض بالتصدير

تحسين الترويج الداخلي

مواصلة ربط آلية تحمل كلفة تجميد وخزن السردينة واللاطشة حسب الفترة

مواصلة التشجيع على إبرام عقود الإنتاج بين المنتجين ومصانع تحويل السردينة واللاطشة

مواصلة تدعيم النقل بين الموانئ وبالمناطق الداخلية

دعم نقل الثلج لفائدة الشركات التعاونية بالموانئ التي تشكو من نقص هذه المادة

تنظيم تظاهرات وأيام إعلامية تحسيسية لتحسين ترويج منتجات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية بالمناطق الداخلية

تطوير حلقات سلسلة القيمة لمنظومة السلطعون

تنظيم دورات تكوينية ميدانية لفائدة بحارة الصيد الساحلي للتشجيع على استعمال وسائل الصيد الانتقائية لصيد سلطعون البحر (الدراين)

تنظيم دورات تكوينية في مجال المحافظة على الجودة لفائدة المصانع التحويلية

تنظيم دورات تكوينية في مجال التعبئة والتغليف

دعم تسويق سلطعون البحر بالداخل والخارج.

النّهوض بالتصدير

المشاركة في أكثر من اثني عشر (12) تظاهرة (06

دولية و06 وطنية) (البرنامج النهائي سيحدد حسب تطور الوضع الوبائي)

تأطير وتكوين المصدرين في مجال التسويق الإلكتروني

تنظيم بعثات للخارج لفائدة المؤسسات المصدرة وتنظيم زيارات لمورّدين أجانب

تطوير وتنفيذ مخطط تواصل عام حول منتجات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية التونسية.

التأطير والإحاطة والجودة والتثمين

التأطير والإحاطة

تنظيم أيام دراسية ولقاءات مهنية إدارية للتنسيق والتشاور،

تنظيم (24) دورة تكوينية حول الجودة على المتن والتراتيب الجديدة في منظومات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية والتنمية المستدامة والحوكمة والتصرف الرشيد وتفريخ الأسماك وتحويل الأسماك وإرساء نظم الجودة وعلامات الجودة بالتعاون واستغلال الوحدات الأنموذجية.

تنظيم ورشات عمل حول منظومات-سلسلة القيمة منتوجات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

تنظيم أيام تحسيسية لدفع نسق الإنخراط بالمجمع وحمل صفة منخرط مهني مشترك.

تقديم خدمات كل منظومة ما قبل وما بعد الإنتاج

الجودة والتثمين

تنفيذ الأعمال الموكولة للمجمع كهيئة تصرف في علامة الجودة لمصبرات السردينة.

إرساء علامة الجودة لمنتوجات تربية الأحياء المائية القاروص والوراطة.

إنتاج الدعائم المكتوبة للإرشاد والتعريف بأدلة إجراءات حسن تطبيق القواعد الصحية.

تنظيم أيام تحسيسية حول علامات الجودة خاصة المتعلقة بديمومة القطاع على غرار MSC/ASC بحضور خبير أجنبي.

تنظيم ورشة عمل حول التثمين

تنظيم دورات تكوينية حول علامات الجودة IFS/BRC و ISO 14 ...

استقطاب مصدرين للمشاركة في برنامج تثمين سلطعون البحر.

تنظيم دورات تكوينية لفائدة المصانع المصدرة حول التقنيات والتكنولوجيات الحديثة في مجال تحويل وتثمين السلطعون بالتعاون مع خبير أجنبي أو مؤسسة مختصة في المجال

وضع دليل لممارسات النظافة الجيدة لصيد وتخزين ونقل وتحويل السلطعون.

دراسة قابلية إرساء علامة الجودة للسلطعون.

إعداد الدراسات وجمع ونشر المعلومات

إعداد الدراسات والتخطيط والبرمجة

دراسة الفرص المتاحة في إطار الشراكة بين القطاع العام والخاص،

وضع برنامج تشغيلي للتأطير الفني للمؤسسات التصديرية وتحسين قدرتها التنافسية،

دراسة جدوى تركيز مخبر فني لتثمين المنتوجات،

إعداد أدلة عملية حول دراسة الاسواق العالمية، والمهمات التجارية وتنظيم التظاهرات الدولية.

تنظيم أيام دراسية.

جمع ونشر المعلومات

إنجاز ونشر أربعة (04) أعداد من مجلة منارات على الصيد البحري في تونس،

صيانة منظومة التصرف في المعلومات GIPINFO والعمل على تطويرها،

صيانة وتطوير موقع الواب، وإعداد منصة خدمات عن بعد لفائدة المنخرطين بالمجمع،

تنظيم ورشة عمل حول التصرف في المعلومات،

تركيز تطبيقة معلوماتية حول متابعة سلاسل القيمة (بناء على نتائج الدراسة)

إنجاز وسائط معلوماتية: ورقية والكترونية وفيديو.

مشاريع أخرى

المواصلة في اسناد منحة الراحة البيولوجية إلي حين الحسم فيها من طرف وزارة الإشراف.مواصلة المشاريع في نطاق التعاون الدولي.

منتوجات الصّيد البحري سنة 2020

تراجع في الصّادرات والواردات وتحسّن في تغطية الميزان التّجاري

تميّزت سنة 2020 بظهور فيروس الكوفيد-19 حيث انتشر الوباء بتحرّكات الأشخاص و عمّت الأزمة الاقتصادية عبر توقّف المبادلات التّجارية نتيجة غلق الحدود وتعثّر عجلة الإنتاج. وتأثّرت تونس كباقي دول العالم بهذا الوباء على المستوى الصحّي وكذلك على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. ومن بين حلقات منظومات الصّيد البحري الّتي تأثرت بشكل ملحوظ نجد حلقة التّصدير و التّوريد.

تراجع الإنتاج بنسبة 24% سنة 2020 مقارنة ب2019

بلغ إنتاج الصّيد البحري وتربية الأحياء المائية خلال سنة 2020 حوالي 114.2 ألف طن مقابل 150.8 ألف طن خلال سنة 2019 مسجّلا بذلك تراجعا بـ 36,6 ألف طن أي ما يعادل 24%. ومقارنة بمعدّل الخمس سنوات الأخيرة (2016-2020) المقدر ب131 ألف طن سنويّا، فإنّ إنتاج القطاع تراجع بنسبة 13%. وتعتبر جائحة وباء "كورونا" من المسبّبات الرّئيسية لهذا التّراجع في الإنتاج سواء بالنّسبة لأنشطة الصّيد البحري أو لأنشطة تربية الأحياء المائية.

الصّادرات : انخفاض في الكميّات والقيمة الجمليّة

بلغت صادرات منتوجات الصّيد البحري خلال سنة 2020 حوالي 23.5 ألف طن بقيمة 486 مليون دينار مقابل حوالي 28 ألف طن بقيمة 557 مليون دينار مقارنة بسنة 2019 حيث سجّلت انخفاضا من حيث الكمية بنحو 4.3 ألف طن (-15.4%) ومن حيث القيمة بـ71.4 مليون دينار (-12.8%). و بالمقارنة مع معدّل صادرات الفترة 2015-2019 يتبيّن أنّ صادرات سنة 2020 سجلت تقريبا نفس الرّقم من حيث الكميّة (+1%) وزيادة بـ 12% من حيث القيمة أي ما يعادل 45 مليون دينار علما أن الإنتاج سنة 2019 سجّل رقما قياسيّا بـ 150 ألف طن أي زيادة بـ20% مقارنة بمعدّل إنتاج العشريّة الأخيرة 2010-2019. أمّا معدّلات الأسعار على مستوى التّصدير، فقد شهدت استقرارا نسبيّا بمعدّل 20.5د/كغ خلال سنة 2020. وتجدر الإشارة أنّ هذا الاستقرار في الأسعار يمتدّ على أربع سنوات (بداية من 2017) حيث سجّل معدّل الأسعار ارتفاعا بـ25% مقارنة بسنتي 2015 و2016، ويعود هذا أساسا لتراجع قيمة الدّينار.

التطور الشّهري للصّادرات

تبيّن الرّسوم البيانيّة التالية تطوّر كمّية وقيمة الصّادرات التّونسية بصفة شهرية سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 حيث نلاحظ أنّ الكمّيات المصدّرة وقيمتها تراجعت خلال شهر مارس 2020 بنسق سريع وذلك تزامنا مع أزمة الكورونا، لتشهد استقرارا خلال شهري أفريل وماي. ثمّ استرجعت الصّادرات التونسيّة نسقها التّصاعدي حيث تضاعفت من 729.2 طن في شهر ماي الى 1610 طن في شهر جوان. أمّا في شهر جويلية 2020 فقد تجاوزت مستويات التّصدير لسنة 2019 حيث بلغت 3415,5 طن (2742.4 طن سنة 2019) لتعود للانخفاض مجدّدا في شهري أوت وسبتمبر لسنتي 2019 و2020 على حد السّواء وذلك تزامنا مع تطبيق الرّاحة البيولوجية بخليج قابس من جويلية إلى سبتمبر من كلّ سنة. وتواصل هذا الاضطراب في نسق التّصدير (من حيث الكمية والقيمة) إلى موفّى سنة 2020.

تطور شهري للصادرات من حيث الكمية (بالطن)
لسنة 2020 مقارنة بسنة 2019

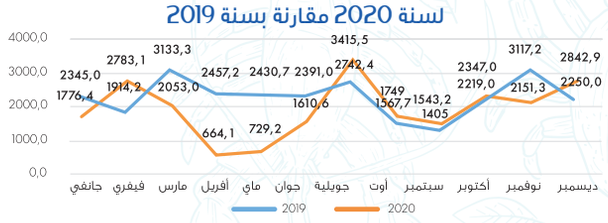

تطور شهري للصادرات من حيث الكمية (بالمليون دينار)
لسنة 2020 مقارنة بسنة 2019

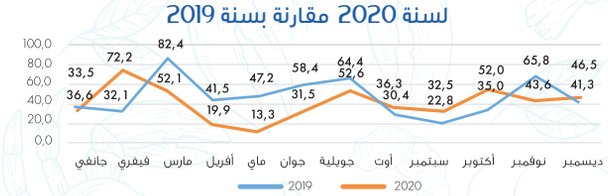

تطوّر الصّادرات حسب الأصناف

رغم الانتعاش النّسبي الذي شهده التصدير خلال السّداسية الثانية لسنة 2020 إلاّ أنّ كمّيات مختلف مجموعات الأصناف المصدّرة من رخويات وقشريات

لسنة 2020 بقيت منخفضة مقارنة بسنة 2019. كما هو الشّأن بالنّسبة للقيمة ما عدى الأسماك التي لم تسجل قيمتها تراجعا على الرّغم من تراجع كمّياتها المصدّرة.

تطوّر كمية الصّادرات بالطن سنة 2020

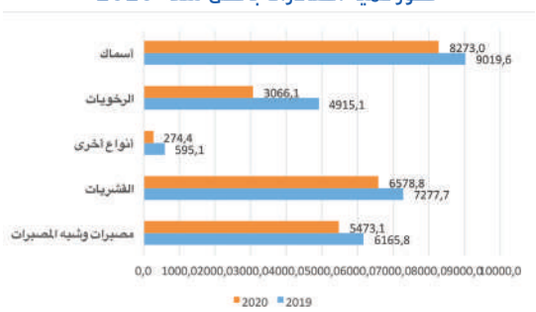

تطوّر قيمة الصّادرات (مليون دينار) سنة 2020

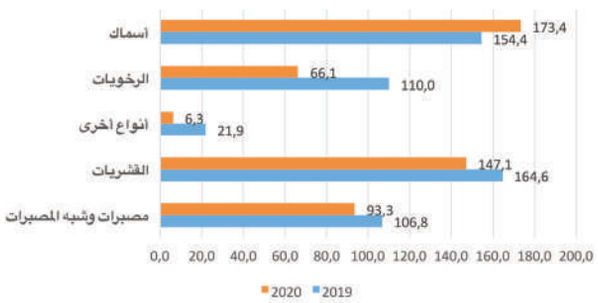

ولمزيد التعمّق في تحليل الصّادرات تمّ تقسيم أهمّ الأصناف إلى مجموعات حسب مصدر المنتوج ويتبيّن من خلال دراستها أنّ الأصناف المذكورة بالجدول الموالي سجّلت تراجعا بقيمة 51,1 مليون دينار سنة 2020. أمّا بالنسبة للتن الطازج والقاروص فقد سجّلت صادراتهما ارتفاعا ملحوظا بـ26 مليون دينار للتن الطازج و 7.5 مليون دينار بالنّسبة للقاروص مقارنة بسنة 2019.

المنتوج	قيمة النقص بالمليون دينار	نسبة النقص ٪
مصبرات السردينة	-4,53	-30,2
مصبرات التن	-9,73	-22,5
سلطعون	-9,84	-6,8
قمبري	-11,58	-10,1
الورقة	-3,01	-8,2
القرنيط	-8,62	-26,8
سردينة مجمدة	-8,58	-66,8
حبار	-7,37	-42,6
مصبرات و شبه مصبرات الأنشوبة	-1,84	-4,1
مجموع التراجع	-51,1	

تطوّر أسعار الصّادرات

تم تسجيل تطوّر إيجابي طفيف في معدّل الأسعار عند التّصدير لسنة 2020 مقارنة بسنة 2019 من 20 دينار للكغ إلى 20.5 دينار للكغ أي بنسبة تطوّر إيجابي قدّر بـ3%. كما نلاحظ من خلال تحليل الرّسم البياني الموالي تطوّرا لمعدّلات أسعار أهمّ المنتوجات المصدّرة.

جدول مقارنة معدّل الأسعار لأهم الأصناف المصدّرة سنة 2020

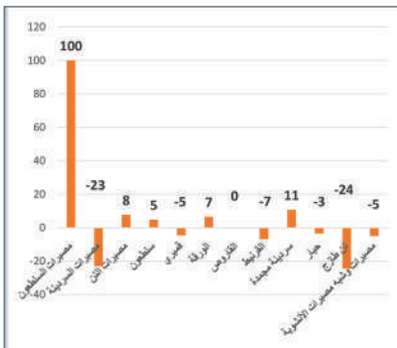

قمبري	40,0	38,2
الورقة	14,4	15,3
القاروص	19,0	19,0
القرنيط	24,7	23,1
سردينة مجمدة	2,9	3,2
حبار	19,7	19,1
تن طازج	39,7	30,0
مصبرات وشبه مصبرات الأنشوبة	29,3	27,8
أنواع أخرى	17,2	17,2
المعدل العام	**19,9**	**20,5**

توزيع الصّادرات حسب الوجهات

توزّعت الصّادرات التّونسية على 55 وجهة حيث انفردت العشر دول الأولى بـ92% من قيمة الصّادرات الجمليّة والتي تتصدّرها ايطاليا بـ29.1% تليها اسبانيا بـ 20.2% ثم اليابان بـ 17.1%.

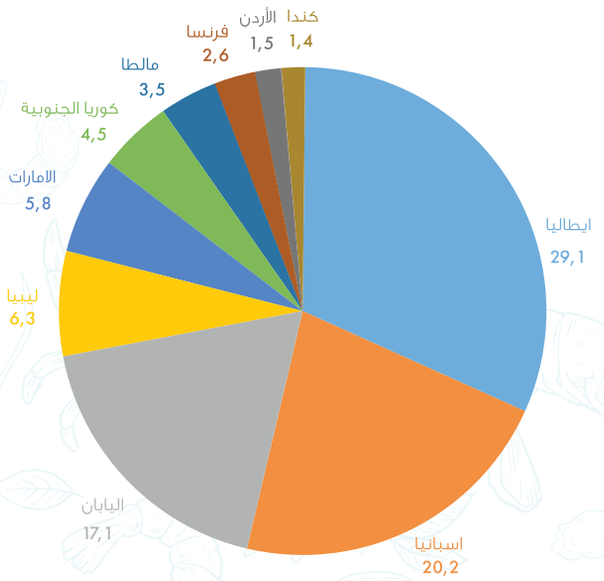

تصدير سلطعون البحر

بلغت صادرات سلطعون البحر سنة 2020 نحو 3788 طن بقيمة 38.6 مليون دينار أي بمعدّل سعر بلغ 10.2 دينار للكيلوغرام الواحد في حين بلغت صادرات السلطعون سنة 2019 نحو 4262 طن بقيمة 41.4 مليون دينار بمعدّل سعر 9.7 دينار للكيلوغرام.

توزيع صادرات السلطعون المجمّد حسب أهم الوجهات

القارة	الوجهة	الكمية بالطن	القيمة بالمليون دينار	السعر	النسبة التمثيلية للكمية	النسبة التمثيلية% للقيمة
آسيا 80%	كوريا الجنوبية	1947,03	21,37	10,98	51,15	55,13
	فيتنام	182,66	1,93	10,59	4,80	4,99
	تيلندا	300,97	1,67	5,54	7,91	4,30
	اندونيسيا	432,83	4,81	11,11	11,37	12,40
	اليابان	13,87	0,18	12,90	0,36	0,46
	الصين	13,88	0,18	13,07	0,36	0,47
	ماليزيا	51,09	0,45	8,81	1,34	1,16
	تايوان	7,75	0,06	8,15	0,20	0,16
	الهند	19,99	0,19	9,31	0,53	0,48
	البحرين	9,52	0,09	9,81	0,25	0,24
	السعودية	0,60	0,01	10,81	0,02	0,02
	الامارات	8,50	0,10	11,28	0,22	0,25
	الكويت	32,20	0,23	7,02	0,85	0,58
	الاردن	24,92	0,20	8,09	0,65	0,52
	لبنان	0,10	0,001	8,67	0,003	0,002
أوروبا 7%	ايطاليا	210,23	1,99	9,48	5,52	5,14
	اسبانيا	19,66	0,19	9,78	0,52	0,50
	المانيا	16,00	0,19	11,59	0,42	0,48
	هولاندا	23,14	0,20	8,74	0,61	0,52
	النمسا	8,82	0,11	12,98	0,23	0,30
	فرنسا	0,10	0,01	60,34	0,002	0,01
أمريكا الشمالية 3.8%	كندا	14,18	0,16	11,00	0,37	0,40
	و.م.أ	132,31	1,60	12,12	3,48	4,14
استراليا	استراليا	69,92	1,16	16,53	1,84	2,98
افريقيا	مصر	31,42	0,14	4,35	0,83	0,35

تصدير الورقة

بلغت صادرات الورقة سنة 2020 نحو 2185.7 طن بقيمة 33.5 مليون دينار أي بمعدّل سعر 15.4 دينار للكيلوغرام الواحد في حين بلغت صادرات الورقة سنة 2019 نحو 2538.3 طن بقيمة 36.5 مليون دينار أي بمعدّل سعر 14.4 دينار للكيلوغرام الواحد. وتتوزع صادرات الورقة حسب الوجهات على النّحو التالي :

القارة	البلدان	الكمية بالطن	القيمة بالمليون دينار	السعر بالدينار للكلغ	النسبة التمثيلية للكمية %	النسبة التمثيلية للقيمة %
اسيا %73,5	الأردن	308,6	5,580	18,1	14,1	16,9
	الامارات	1275,8	21,340	16,7	58,4	64,7
	قطر	17,8	0,272	15,3	0,8	0,8
	الكويت	0,1	0,001	16,7	0,003	0,003
	البحرين	3,5	0,055	15,7	0,2	0,2
	لبنان	0,5	0,002	3,0	0,023	0,005
أمريكا	كندا	93,1	1,700	18,3	4,3	5,2
إفريقيا	ليبيا	471,3	4,160	8,8	21,6	12,6
	ساحل العاج	3,0	0,050	16,7	0,1	0,2
أوروبا	فرنسا	0,9	0,050	55,6	0,041	0,2
	ايطاليا	11,0	0,300	27,3	0,5	0,9

الواردات: انخفاض على مستوى الكميّات وتراجع طفيف في الأسعار

سجّلت واردات منتوجات الصّيد البحري خلال سنة 2020 حوالي 58.5 ألف طن بقيمة 256 مليون دينار مقابل 66 ألف طن بقيمة 330 مليون دينار خلال سنة 2019. وشهدت بذلك انخفاضا على مستوى الكمّيات بحوالي 8000 طن (-12%) وعلى مستوى القيمة بـ74 مليون دينار (-22.5%). كما سجّلت معدّلات الأسعار على مستوى التّوريد تراجعا طفيفا مقارنة بسنة 2019 (5 د/كغ) لتصل الى 4.4 د/كغ. ويبيّن الرّسم البيانيّ الموالي توزّع الواردات حسب مجموعات الأصناف حيث نلاحظ أنّ أكبر الواردات تتجلّى في الأسماك المجمّدة (التّن المجمّد) الموجّهة خاصّة للتّصنيع.

تطور كمّية الواردات بالطن سنة 2020

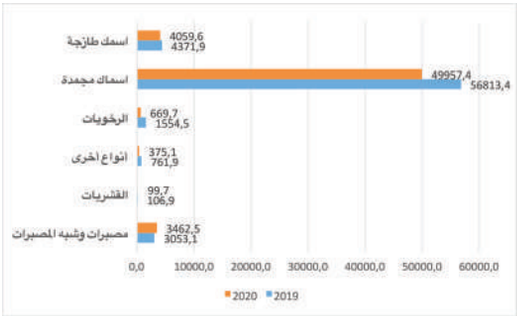

الميزان التجاري: تحسّن في نسبة التغطية

بلغت نسبة تغطية الواردات بالصّادرات نحو 190% سنة 2020 مقابل 170% سنة 2019. ومكّنت بذلك عائداتنا من العملة الأجنبية من تغطية الواردات وتوفير رصيد إيجابي بلغ 230 مليون دينار خلال سنة 2020 مقابل 227 مليون دينار خلال سنة 2019 أي بنسبة تطوّر طفيف تقدّر بـ1.3%. وتجدر الإشارة إلى أنّ نسبة التغطية تراجعت من نحو 300% سنة 2015 إلى نحو 190% سنة 2020 أي بنسبة تراجع بلغت -37% ويعود هذا إلى تطوّر نسبة الواردات بنحو 130% مقارنة بسنة 2015 في حين تطوّرت الصادرات بنحو 50% فقط.

الميزان التجاري لسنة 2020 حسب أهمّ الأصناف

	صادرات	واردات	الميزان التجاري	نسبة التغطية
المصبرات وشبه المصبرات	93	32	62	%296
القشريات	147	2	145	%8321
أنواع أخرى	6	45	-39	%14
الرخويات	66	3	63	%2137
الأسماك المجمدة	3	162	-160	%2
الأسماك الطازجة و الحية	171	13	158	%1341
المجموع	486	256	230	%190

ويتبيّن من خلال الجدول السّابق أنّ الصّادرات تغطّي الواردات باستثناء الأسماك المجمّدة وبعض الأنواع الأخرى. ويذكر أنّ أغلب الأسماك المجمّدة المورّدة تتمثل في التّن (27 ألف طن) والسردينة واللاطشة (14 ألف طن) بقيمة جملية تقدر بـ138 مليون دينار. ورغم أنّ الميزان التّجاري عاجز بالنّسبة للأسماك المجمّدة فإنّ الكمّيات المورّدة تساهم في خلق حركية تنموية من خلال تنشيط منظومة مصبّرات التن وتسمين التن الأحمر.

المصدر : المجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري باعتماد معطيات الإدارة العامة للديوانة

وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

مواسم الصيد البحري المقننة في تونس

Campagnes de pêche règlementées en Tunisie

Campagnes المواسم		O أكتوبر	N نوفمبر	D ديسمبر	J جانفي	F فيفري	M مارس	A أفريل	M ماي	J جوان	J جويلية	A أوت	S سبتمبر	Référence juridique المرجع القانوني
	Espadon البوسيف													Loi 94-13 (pêche) Arrêté du 22/04/ 2019 القانون عدد 13 لسنة 1994 (الصيد البحري) قرار وزير الفلاحة المؤرخ في 2019/04/22
	Tassergal (Serre) القراض Senne tournante صيد بالشباك الدائرة													Loi 94-13 (pêche) Arrêté du 28/09/1995 (Art.19) القانون عدد 13 لسنة 1994 (الصيد البحري) قرار وزير الفلاحة المؤرخ في 1995/09/28 (الفصل 19)
	Thon rouge* التن الأحمر								26	01				Loi 94-13 (pêche) Arrêté du 21/05/2008 القانون عدد 13 لسنة 1994 (الصيد البحري) قرار وزير الفلاحة المؤرخ في 1995/09/28
	Crevette** القمبري Chalutage au G. Gabès الصيد بالجر القاعي (خ قابس)													Loi 94-13 (pêche) Arrêté du 28/09/1995 (Art.34) القانون عدد 13 لسنة 1994 (الصيد البحري) قرار وزير الفلاحة المؤرخ في 1995/09/28 (الفصل 34)
	Langouste - جراد البحر **Homard** - سرطان البحر **Cigale** - زيز البحر													Loi 94-13 (pêche) Arrêté du 28/09/1995 (Art.33) القانون عدد 13 لسنة 1994 (الصيد البحري) قرار وزير الفلاحة المؤرخ في 1995/09/28 (الفصل 33)
	Poulpe*** الأخطبوط													Loi 94-13 (pêche) Arrêté du 20/09/1994 (poulpe) القانون عدد 13 لسنة 1994 (الصيد البحري) قرار وزير الفلاحة المؤرخ في 1994/09/20 (الأخطبوط)
	Eponges النشاف													Loi 94-13 (pêche) Arrêté du 28/09/1995 (Art.30) القانون عدد 13 لسنة 1994 (الصيد البحري) قرار وزير الفلاحة المؤرخ في 1995/09/28 (الفصل 30)
	Clovisses**** القفالة													Loi 94-13 (pêche) Arrêté du 20/09/1994 (clovisses) (القانون عدد 13 لسنة 1994 (الصيد البحري قرار وزير الفلاحة المؤرخ في 1994/09/20 (القفالة)
Golfe de Gabès	**Repos biologique** الراحة البيولوجية													Loi 94-13 (pêche) Loi 2009-17 (repos biologique) القانون عدد 13 لسنة 1994 (الصيد البحري) القانون عدد 17 لسنة 2009 (الراحة البيولوجية)
Barrages السدود	**Pêche continentale** الصيد بالمياه العذبة													Loi 94-13 (pêche) Arrêté du 20/09/1994 (barrages) القانون عدد 13 لسنة 1994 (الصيد البحري) قرار وزير الفلاحة المؤرخ في 1994/09/20 (السدود)

* يمكن للسلطة المختصة التمديد في موسم صيد التن الأحمر الى غاية 11 جويلية اعتمادا على الحالة الجوية

** يمكن للسلطة المختصة التمديد في موسم صيد القمبري بخليج قابس الى غاية 15 ديسمبر اعتمادا على الحالة البيولوجية للمخزون

*** يمكن للسلطة المختصة التمديد في فترة غلق موسم صيد الأخطبوط لمدة شهر من 15 أكتوبر إلى 15 نوفمبر أو تقديمه إلى غاية 01 أفريل اعتمادا على الحالة البيولوجية للمخزون

**** يمكن للسلطة المختصة التمديد في فترة غلق موسم صيد القفالة الى غاية 15 ديسمبر اعتمادا على الحالة البيولوجية للمخزون

الإدارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك

AVFA

Fiche de satisfaction client

Cher(e) lectrice lecteur,
A fin d'améliorer la qualité ainsi que le contenu de notre revue, nous vous invitons à remplir le formulaire ci-dessous, et à nous faire retourner par fax au 71 905 982.
Nous vous remercions d avance de votre collaboration.

Cordialement

Coordonnées :

Nom et prénom : .....
Etablissement : .....
Adresse ville : .....
Tél./Gsm : .....E-mail : .....

Avis :

	1	2	3	4
● Design	☐	☐	☐	☐
● Conception graphique des couvertures de la revue:	☐	☐	☐	☐
● Conception graphique de l intérieur de la revue:	☐	☐	☐	☐
● Contenu :	☐	☐	☐	☐
● Choix des sujets :.....	☐	☐	☐	☐
● Contenu et pertinence des articles :	☐	☐	☐	☐
● Rédaction des articles :	☐	☐	☐	☐
● Périodicité de la revue (4 numéros par an).....	☐	☐	☐	☐

● Barème : 1 (Pas satisfait) 2 (Satisfait)
3 (Très satisfait) 4 (Excellent)

Souhaitez - vous trouver d'autres rubriques ou informations dans notre revue ? **oui**( ) **Non**( )
Souhaitez - vous publier dans notre revue ? **oui**( ) **Non**( )
Consultez vous notre revue sur notre site web (**www.gipp.tn**) **oui**( ) **Non**( )

Commentaires et suggestions :

.....

.....

.....

.....

.....

Le marché coréen : une bonne opportunité pour l'exportation des crabes

Les crabes ont montré une importante opportunité d'exportation pour les marchés asiatiques, et puisque la majorité de nos exportations sont orientées vers le marché européen à raison de 80% et étant donné que les marchés demandeurs de ce produit ne sont pas les mêmes marchés classiques il est important de prospecter, d'analyser et étudier les nouveaux marchés avec leurs spécificités.

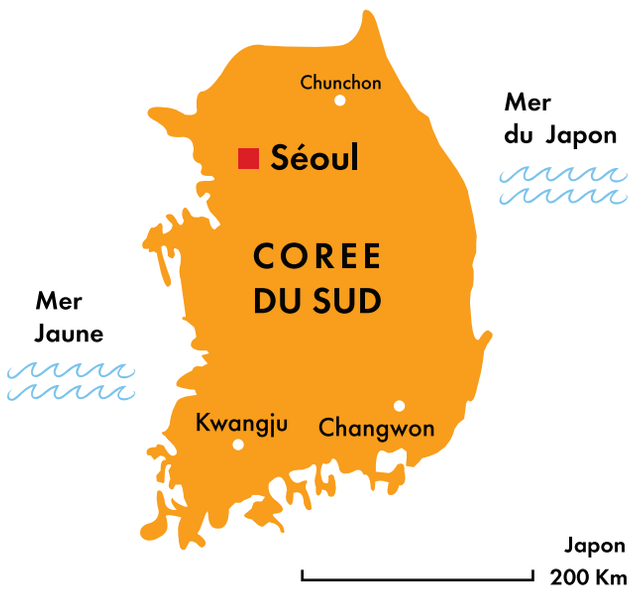

C'est dans ce cadre que le GIPP a lancé une étude sur le positionnement du crabe dont l'objectif est d'élaborer un plan d'action pour développer cette filière et promouvoir l'export sur de nouveaux marchés tout en orientant les exportateurs vers des stratégies adéquates. L'étude et l'analyse du marché de la Corée de sud a été parmi les marchés importateurs étudiés.

Ci-après quelques informations sur le marché de la Corée de Sud ainsi que quelques instructions et conseils qui doivent être adoptés pour entrer sur ce marché.

Le marché coréen et le crabe bleu

La Corée du Sud est un grand marché pour le poisson et fruit de mer. C'est un importateur net de produits de la mer, c'est un marché prometteur.
La production coréenne totale est en stagnation avec une baisse de la production en eaux profondes et dans les zones adjacentes et une augmentation de la production aquacole.

Il s'agit d'un grand marché, à demande d'importation croissante et à fort pouvoir d'achat. Parmi ses fournisseurs figure le Bahreïn (2,7 mille tonnes de crabe bleu en 2017 et 3ème fournisseur pour le crabe congelé).
La Tunisie a commencé à figurer parmi les fournisseurs de la Corée du sud avec 16 tonnes en 2017 et elle atteint le **1947,03 tonnes** en **2020** dont le pourcentage de la quantité exportée est de l'ordre de **51, 15%** de la quantité totale exportée.

L' Etat de lieux des importations/exportations du marché coréen

✓ **Les importations :**

Les importations de crabe congelé (030614)

Les principaux pays fournisseurs de la Corée du sud sont la **Chine (42,6%),** la Russie (28%), **le Bahreïn (9,3%)**, le Pakistan (4,8%), la Namibie (3,5%), la Norvège (2,9%), le Canada (2,1%), le Mexique (1,3%), leViêt-Nam (1%), et l'Inde (1%)...

Les importations de crabes non congelés (groupes 030624, 030633 et 030693)

Ces importations provenaient principalement de la Russie (87%), et dans une moindre mesure de la Norvège (8,5%) et de la Chine (3,7%).

✓ **Les exportations :**

La Corée du Sud avait exporté en 2017 environ 4 mille tonnes de crabes, pour une valeur totale d'environ 88 millions de $us, principalement vers la Chine, Hong Kong, le Japon, le Taipei Chinois, le Canada...

✓ **La consommation des sud-coréens en Crabe se caractérise par :**

– Une préférence particulière pour le crabe bleu local (Gazami et kkodge en coréen). Les crabes bleus les plus prisés sont ceux capturés à Seosan, Tae-an et Sorae au large de la côte ouest.
– Une préférence du crabe bleu frais ou vivant, cuit à la vapeur ou fermenté avec de la sauce de soja. Une recette plus économique consiste à transformer trois ou quatre crabes en un ragoût de légumes...). Les crabes bleus congelés, dont la chair est légèrement plus floconneuse, tendent à devenir une alternative raisonnable lorsque les prix sont trop élevés.
– Une préférence différenciée entre les crabes mâles et les crabes femelles.
* Les crabes femelles sont préférés au début de l'été. Ces crabes coûtent environ trois fois plus que les mâles à cause de leur moutarde jaune et de leurs œufs et se distinguent facilement par leur «tablier» visiblement blanc, que les Coréens appellent baekkop ou nombril. Pour

profiter pleinement de la saveur du crabe, les crabes femelles sont simplement marinés dans une sauce de soja.
* Les crabes mâles sont préférés à l'automne. Plus charnus, ils sont bouillis pour obtenir un bouillon ou un ragoût clair.
– Une préférence du crabe bleu local, acheté frais et vivant, à une variété de crabes frais et vivants importés essentiellement de Russie, de Norvège, de Corée du Nord et de Chine, qui sont presqu'aussi savoureux, et dont les prix sont souvent plus bas. Pour les crabes royaux vivants importés, les coréens tendent à substituer le crabe norvégien aux crabes russes (bleus et rouges), exportés depuis des décennies vers la Corée.

Orientations pour l'accès au marché sud-corée

Le produit

Les exportateurs tunisiens de crabe qui envisagent l'accès direct au marché coréen auront à faire face à la concurrence :
* des crabes locaux, principalement l'espèce GAZAMI et dans une moindre mesure l'espèce *Collinectes Sapidus*, consommées à l'état frais, congelés, en chair de crabe ou en conserve.
* de produits similaires au crabe tunisien, offerts par le Bahreïn, le Pakistan et l'Inde.
* de produits substituts, bien installés en Chine, notamment : le crabe des neiges, les crabes royaux et les Tourteaux des produits déjà commercialisés depuis longtemps et connus par les consommateurs et qui présentent des qualités intrinsèques différentes.
Un meilleur positionnement du crabe tunisien suppose l'offre de grandes quantités produites selon les qualités

Portunis Segnis

réglementaires et commerciales requises et l'adaptation du produit, si nécessaire, aux préférences des distributeurs et des consommateurs coréens. Cela revient notamment à :

* Favoriser l'émergence de plusieurs exportateurs, capables de répondre aux normes requises, notamment HACCP et ISO.
* Garantir les conditions requises pour préserver la qualité tout au long du processus, depuis la capture jusqu'à la livraison.
* Faire le nécessaire pour répondre à l'exigence des clients d'avoir des produits sûrs et de haute qualité.
* Prêter l'attention nécessaire à la distinction Femelle / Mâle, ainsi que qu'à la taille du crabe.
* Envisager la possibilité de présentation du produit découpé en 2 ou en 4, en prévoyant une organisation conséquente.
* Présenter le produit sous différentes formes selon le segment visé (en cartons de 12 kg si le produit est destiné aux services alimentaires, en emballages intérieurs de 6 pièces si le produit est destiné au commerce électronique).
* Présenter le produit dans un emballage qui montre clairement l'origine Tunisie.
* Envisager et tester l'exportation du crabe cuit congelé qui préserve davantage la qualité et améliore les délais de conservation.

La production et la commercialisation de la chair de crabe constitue un créneau porteur, dont le développement nécessite la mise en place de capacités de production additionnelles spécifiques. Elle permettrait de mieux valoriser la matière locale et de créer des emplois.

La distribution

Afin de parvenir à commercialiser le crabe sur le marché sud-coréen, les exportateurs gagneraient à :

* Travailler dans une première phase avec un partenaire local fiable, pour bien comprendre le fonctionnement du marché et ses exigences. Ce partenaire peut être un importateur ou un distributeur.
* Travailler sur la mise en place d'un partenariat solide pour garantir la confiance.
* Eviter le circuit informel qui n'est pas viable à moyen terme et privilégier le travail avec le circuit formel en établissant des relations durables garantissant l'émergence et le développement de l'image TUNISIE du produit.

Le prix

En Corée du sud, le prix du crabe est guidé par «le marché de la pêche de Noryangjin».

Le prix d'un produit varie en fonction de la « qualité », du « niveau de plomb », de la « taille», du « caractère Mâle/Femelle», du « timing », de la « quantité », etc.

De plus, ils varient d'un jour à l'autre.

Les prix des crabes importés sont fixés de telle sorte que les principaux intermédiaires tirent les marges suivantes : 3-5% pour l'importateur ; 4-8% pour le grossiste primaire ; et 5-10% pour le grossiste secondaire.

Afin de parvenir à tirer de meilleurs prix à l'offre tunisienne, il serait judicieux de :

* Mettre en place un système interne d'information sur les prix des concurrents et les tendances du marché, étant donné l'assez forte variabilité des prix sur ce marché.
* Tenter d'obtenir le prix le plus élevé qui

puisse être obtenu dans l'état actuel de la concurrence en cherchant toutefois de valoriser davantage le produit.
* Tenir compte du fait que le prix est un facteur fondamental pour la plupart des consommateurs Coréens lors des décisions d'achat, et que des prix raisonnables, des bénéfices et des stratégies de marketing revêtent une grande importance pour le développement à long terme du marché.

La promotion

Pour trouver des partenaires commerciaux (importateurs ou distributeurs) sur le marché coréen, plusieurs alternatives sont possibles, dont notamment :
* L'exploitation des opportunités offertes par la plateforme Alibaba qui permet de joindre les importateurs coréens grâce à la plateforme transactionnelle Alibaba.
* La création d'une présence en ligne sur les principales plates-formes de cybercommerce et de cyber marketing en coréen.
* La participation à des foires et salons : Les deux principaux salons spécialisés en Corée du Sud sont :

- **Le Seoul Seafood Show (3S)**, organisé à Séoul, chaque année au mois d'avril, par le MIFAFF. Ce salon est ouvert aux pêcheries nationales et importées et couvre les fruits de mer, la pêche, les pépinières, l'aquaculture, les machines et équipements de transformation. Les visiteurs attendus sont principalement les vendeurs, les acheteurs, les utilisateurs, les détaillants, les grossistes et les commerçants.

- **Le Busan International Seafood & Fisheries Expo (BISFE)**.Ce salon de la pêche est organisé chaque année au début du mois de novembre par l'Association coréenne de la pêche (BEXCO), et la Fédération nationale des coopératives de pêche (KOTRA). Il couvre un large éventail de domaines, notamment les fruits de mer, les machines de traitement des produits de la mer, les équipements d'emballage, la biotechnologie marine, les exportations, les importations, etc..

* La collaboration avec d'autres exportateurs tunisiens pour solliciter l'appui du GIPP à travers des campagnes de promotion générique concernant le crabe tunisien. Cette alternative est envisageable une fois le volume d'exportation atteint un seuil minimal et il s'avère pratiquement que le marché présente des opportunités indéniables.

Autres considérations

Pour réussir l'exportation sur le marché coréen, il est vivement recommandé aux exportateurs de :
✓Etudier et préparer minutieusement la documentation.
✓Se tenir au courant des dernières réglementations alimentaires et ainsi assurer la conformité des produits aux procédures d'importation nécessaires.
✓Disposer et/ou s'abonner à un système de veille commerciale et réglementaire.
✓Comprendre les réglementations coréennes de base qui régissent le commerce des fruits de mer et bien coordonner avec le partenaire commercial ou le distributeur qui est souvent la meilleure ressource pour aider l'exportateur dans sa démarche d'exportation.

SMART-AQUA : un projet d'appui au développement des filières aquacoles

Le projet SMART-AQUA « Sécurité et traçabilité des produits pour une meilleure qualité alimentaire et technologique en appui à la résilience des filières aquacoles » est conduit dans le cadre du programme de projets de Recherche Agricole à Impact (PRI), financé par l'Institution de la Recherche et de l'Enseignement Supérieur Agricoles (IRESA). Ce projet, qui vise à apporter un appui au développement socio-économique durable des filières des produits aquacoles (PAs) tunisiens, est prévu pour une durée de 4 ans avec un budget total de l'ordre de 300 mille DT.
Il a pour objectifs spécifiques d'améliorer la qualité des produits aquacoles tunisiens et leur promotion à travers la certification, la labélisation et la traçabilité et de renforcer les écosystèmes entrepreneuriaux en synergie avec la recherche-développement et l'innovation.

Principaux résultats attendus

Parmi les principaux résultats attendus, on cite :
- La création de bases de données enrichies pour les produits aquacoles et mise en place d'un panel de dégustation spécifique aux PAs.
- Elaboration et mise en place d'un programme de surveillance et de contrôle sanitaire pour les PAs d'eau douce et PAs labellisés.
- Création de startups pour les nouveaux produits aquacoles et transfert technologique d'affinage en faveur des groupements et des réseaux d'entreprises locales.
- Développement d'une stratégie de communication pour l'amélioration de l'image des produits aquacoles intégrant le processus d'innovation participative.

Un consortium pour la coordination et la mise en œuvre

Le projet SMART-AQUA est sous la coordination de l'Institut National des Sciences et Technologies de la Mer (INSTM). Les membres du consortium comptent des instituts de recherche, les organismes chargés du développement ainsi que la profession.
La composition du consortium est comme suit :

- **Institutions de Recherches :**

- Institut National des Sciences et Technologies de la Mer (Laboratoire Aquaculture)
- Ecole Nationale de Médecine Vétérinaire de Sidi Thabet (Aquaculture et Ichtyo-pathologie)
- Institut National de la Recherche en Génie Rural, Eaux et Forêts (Gestion et valorisation des ressources forestières)
- Institut Zoo-prophylactique Expérimental de Palerme.

- **Organismes et structures de développement :**

- Direction générale des services vétérinaires (DGSV)
- Groupement interprofessionnel des produits

de la pêche (GIPP)
- Direction générale de la pêche et de l'aquaculture (DGPA)
- Centre technique de l'aquaculture (CTA)
- Agence de vulgarisation et de formation Agricoles(AVFA)

- **Profession :**

- Société Carthago Fish Aquaculture
- Société Teboulba Tunisian Fish

Rôle du GIPP dans le projet SMART-AQUA

Etant donné son expérience dans la labellisation des produits de la pêche et de l'aquaculture et en continuité avec le projet « PROMAQUA » : Promotion et innovation des produits aquacoles, qui a été financé par le ministère de l'Agriculture des Ressources hydrauliques et de la Pêche, et dont le principal output est l'élaboration d'un cahier des charges relatif au label Loup et Daurade d'élevage, le Groupement interprofessionnel des produits de la pêche (GIPP) aura à collaborer avec les différents intervenants du projet SMART-AQUA afin d'entamer la procédure d'affinage du produit Loup et Daurade d'élevage. Il aura aussi à développer une action à blanc dans le but d'étudier la faisabilité de mise en place de ce label.
Par ailleurs, vu que le GIPP a plus de 20 ans d'expériences dans la promotion de la commercialisation des produits de la pêche et de l'aquaculture, il sera appelé à développer aussi la composante « stratégie de communication pour l'amélioration de l'image des produits aquacoles » du projet SMART-AQUA.

La certification internationale ASC pour une exploitation aquacole responsable

Aquaculture Stewardship Council (ASC) est un label international créé en 2010 pour les poissons issus de l'aquaculture durable. Ce label est géré par ASC, une organisation indépendante sans but lucratif créée par le WWF (World Wild Fund for Nature) et IDH (Initiative Néerlandaise de commerce durable) et ce afin de mettre en place un programme de certification de premier plan au niveau mondial relatif à l'industrie aquacole. Les normes ASC sont conçues, en effet, pour encourager une exploitation aquacole responsable en minimisant l'impact environnemental et sociétal de l'aquaculture.

Réduire l' impact socio-environnemental

Les référentiels de l'ASC couvrent des principes visant à réduire l'impact socio-environnemental majeur dans le secteur de l'aquaculture. Ces principes se résument comme suit :

- Principe1 : Se conformer à toutes les lois nationales et réglementations locales applicables.
- Principe 2 : Préserver l'habitat naturel, la biodiversité locale, la structure et la fonction des écosystèmes.
- Principe 3 : Protéger la santé et l'intégrité génétique des populations sauvages.
- Principe 4 : Utiliser les ressources d'une manière écologiquement efficace et responsable.
- Principe 5 : Gérer les maladies et les parasites d'une manière écologiquement responsable.
- Principe 6 : Développer et gérer les exploitations de manière socialement responsable.
- Principe 7 : Etre un bon voisin et un citoyen consciencieux.
- Principe 8 : Etre exigeant par rapport aux fournisseurs.

Des avantages commerciaux spécifiques

La certification ASC peut apporter des avantages commerciaux significatifs aussi bien aux producteurs qu'aux consommateurs.

Producteurs

Opportunité de vente au détail
La certification ASC aide les producteurs à positionner leur marque en qualité d'acteur de premier plan sur un marché concurrentiel et permet ainsi un accès plus facile aux détaillants et aux consommateurs finaux.
Opportunité de certification des produits aquacoles
Cette offre est une garantie de transparence et assure la traçabilité des produits de la mer de l'exploitation à l'assiette, alors que la demande des consommateurs en produits de la mer certifiés, durables et traçables ne cesse de s'accroître.
Opportunité d'améliorer la rentabilité
Cette certification met en place la discipline environnementale et de bonnes pratiques dans les exploitations. Elle communique les bonnes pratiques commerciales, en mettant en lumière l'engagement des producteurs en faveur d'une aquaculture responsable.

Elle aide ainsi les aquaculteurs à accéder à de nouveaux marchés et elle contribue à protéger les marchés existants en maintenant la « préférence des acheteurs ».

Consommateurs

La certification ASC aide les consommateurs à faire des choix aussi bien positifs sur le plan de l'environnement et responsables sur le plan social, lors de leurs achats de produits de la mer.
Les acheteurs sont assurés que leur achat représente une contribution positive pour l'environnement et les droits des travailleurs.
Le label assure aux acheteurs que le poisson choisi est issu d'une filière de pêche responsable, d'impact minimum sur la société et l'environnement, tout en étant doté d'une entière traçabilité.

Chiffres clefs sur la production ASC dans le monde

ASC est un label international privé pour certains poissons, crustacés et coquillages d'élevage responsable, comparable au label MSC pour le poisson pêché en eaux vives.

Il existe 12 référentiels : Bivalve, Saumon, Crevette, Pangasius, Truite, Tilapia, Sériole/Cobia, Ormeaux, Algues, Bar/Daurade/Maigre, Poissons marins tropicaux, Poissons plats.

Depuis 2012, le nombre de fermes certifiées ne cessent d'augmenter. En septembre 2020, il a atteint **1386 fermes** certifiées dans **44 pays** avec près de **2 millions de tonnes**. Le premier référentiel en matière de volume de production est celui de la crevette, suivi par la truite. En ce qui concerne le référentiel Bar/Daurade/Maigre, le plus convoité par les aquaculteurs tunisiens, on compte **42 fermes certifiées** avec un **volume total certifié égal à 36.323 mille tonnes.**

Le processus de certification ASC

Le processus de certification ASC dure en moyenne 4 mois, comme représenté au niveau du schéma ci-après. Afin d'obtenir la certification ASC, il est nécessaire d'engager deux auditeurs : un auditeur qualifié pour l'aspect environnemental et un autre pour l'aspect social.

PROCESSUS DE CERTIFICATION

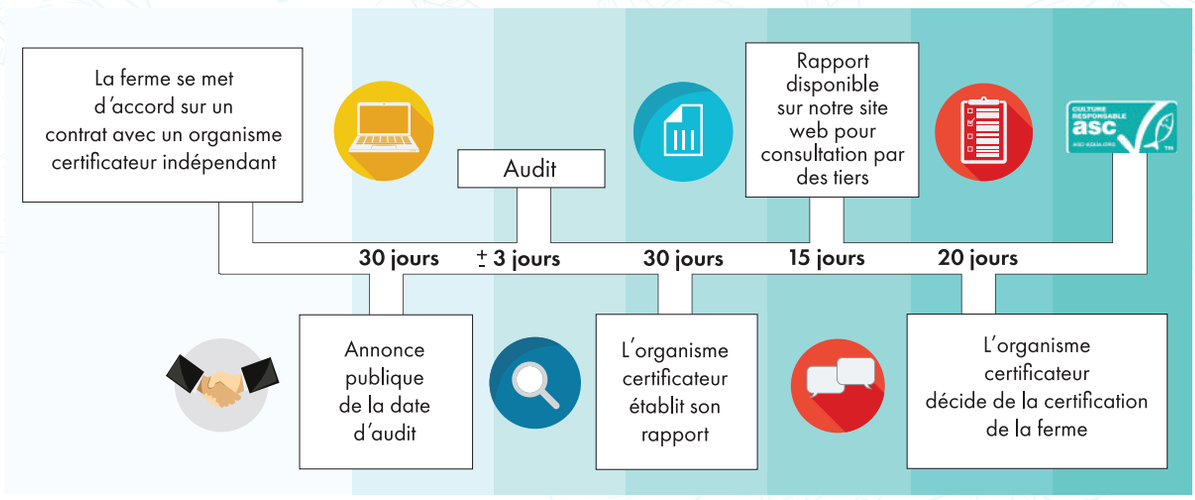

Exécuter des projets dans le contexte de la Covid -19

L'expérience du projet Blue Hope Initiative de la FAO en Tunisie

Par Nathanael Hishamunda, FAO

La Covid -19 est indéniablement l'une des catastrophes majeures de l'histoire humaine moderne. La pandémie a touché des millions de personnes dans le monde, causant des pertes importantes en vies humaines et des troubles économiques et sociaux sans précédent. Les individus, les ménages et les communautés qui, directement ou autrement, tirent leurs moyens de subsistance des chaînes de valeur agricoles, y compris la pêche et l'aquaculture, ne font pas exception. Ils peuvent même être parmi les plus durement touchés par la pandémie à la suite des perturbations ou des ralentissements de ces chaînes d'approvisionnement. En Tunisie, le premier cas de Covid -19 a été enregistré le 2 mars 2020. Pour limiter la propagation de la pandémie, le gouvernement a instauré une série de mesures comprenant des recommandations de distanciation physique, de limitation de rassemblements, de réduction ou d'interdiction de déplacements, de fermeture partielle des entreprises, des couvre-feux ou, tout simplement, le confinement. Ces mesures s'accompagnent de perturbations ou de ralentissements des chaînes d'approvisionnement dans tous les secteurs de l'économie. Si nous prenons le secteur de l'aquaculture, ces mesures signifieront, par exemple, moins ou pas d'employés dans les usines d'aliments ou les écloseries. Une réduction, ou une absence, de main-d'œuvre dans ces postes signifie moins ou pas de production d'aliments, d'alevins de poissons ou de naissains de bivalves. En cas de pénurie ou d'absence d'aliments et d'alevins, moins ou pas de poisson sera produit pour la consommation domestique ou l'export. Finalement, la production aquacole pourrait s'arrêter lorsque les stocks locaux de ces intrants essentiels se tariront et que leur importation ne sera pas possible.

Les importations d'aliments et d'alevins sont rendues difficiles par la nature mondiale de la pandémie. Une pénurie ou une absence de main-d'œuvre, par exemple, limitera non seulement l'offre de ces intrants dans les pays producteurs, mais entraînera également des retards dans les ports des pays exportateurs et importateurs, car les navires attendent pour charger et décharger leurs produits. La fragilité des alevins de poisson ou naissains de bivalves pendant le transport aggrave le problème.

Stratégies de travail

Pour prévenir ou atténuer ces impacts sur la pêche et l'aquaculture et sur d'autres secteurs agricoles, la FAO Tunisie, conformément aux politiques des autorités nationales, a adopté des stratégies d'adaptation pour aider le gouvernement à maintenir

l'agriculture. Un exemple d'application de ces stratégies d'adaptation est la mise en œuvre du projet « Blue Hope in the Mediterranean Sea».

Ce projet interrégional est financé par la FAO dans le cadre de son Programme de Coopération Technique (PCT). Son objectif est de renforcer la capacité du gouvernement, des institutions clés et des parties prenantes en Algérie, en Tunisie et en Turquie à développer et mettre en œuvre, à travers un processus consultatif, participatif et inclusif, des plans et programmes d'investissement intégrés et multisectoriels utilisant l'initiative de croissance bleue de la FAO dans le but ultime de rendre les secteurs de la pêche et de l'aquaculture plus productifs, responsables et durables, les chaînes de valeur associées plus efficaces et inclusives, et de réduire la pauvreté rurale.

Ceci augmentera les chances des pays de rechercher et d'obtenir des financements auprès de différentes institutions telles que le Fonds pour l'environnement mondial (FEM), la Banque mondiale et la Banque africaine de développement, qui ont tous des domaines d'investissement prioritaires axés sur la croissance bleue.

Pour atteindre cet objectif, la FAO, en collaboration avec les autorités tunisiennes compétentes, a adopté une stratégie. Avant l'apparition de la Covid-19, l'équipe du projet a organisé des consultations avec les parties prenantes locales. Ces consultations ont conduit à l'identification des besoins d'investissement dans les domaines prioritaires suivants: la pêche côtière, l'aquaculture et les chaînes de valeur des produits de la mer. Avec la pandémie, et par mesure de précaution et conformément aux politiques gouvernementales, des ateliers supplémentaires en face-à-face qui étaient prévus pour sensibiliser davantage d'acteurs locaux dans ces domaines d'investissement prioritaires ont été reportés en attendant un ralentissement du virus.

La révision de l'ensemble du plan de travail du projet faisait partie de la stratégie de lutte contre les impacts de la pandémie. D'une part, la partie administrative des activités du projet, comme la collecte et l'analyse des données secondaires de base nécessaires à l'élaboration du plan d'investissement, s'est poursuivie sans relâche. De plus, des réunions de coordination avec les partenaires se sont déroulées virtuellement. En revanche, les réunions et autres activités nécessitant une présence physique, telles que la collecte de données primaires, ont été reportées.

Pendant l'été 2020, alors que les autorités tunisiennes avaient levé certaines restrictions sur les voyages et les rassemblements, l'organisation de réunions a été autorisée de nouveau. Le projet avait donc repris ses activités de terrain.Parmi celles, qui ont reçu une haute priorité, on trouve l'élaboration du plan d'investissement et la contribution à l'évaluation des effets de la Covid-19 sur le secteur de la pêche et de l'aquaculture.

Nathanael Hishamunda, FAO- Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italie | Nathanael.Hishamunda@fao.org

Une haute priorité à l'élaboration du plan d'investissement et la contribution à l'évaluation des effets de la Covid-19 sur le secteur de la pêche et de l'aquaculture.

GIPP : la certification ISO 9001 version 2015 reconduite

Suite à un audit de surveillance du Groupement interprofessionnel des produits de la-pêche, réalisé en novembre 2020, le bureau TUV Rheinland reconduitle certificat ISO 9001 version 2015 pour le GIPP, après son obtention en 2019.

Le rapport d'audit externe ne signale aucune non-conformité mais relève plusieurs points d'amélioration. Les recommandations formulées seront traitées et les points forts seront consolidés.

Ce maintien de la certification valide le système de management du GIPP pour ses périmètres d'activités « **soutien aux professionnels du secteur de la pêche et l'aquaculture via des actions ciblées d'assistance, d'information et d'encouragement** » et motive tout le personnel pour le faire évoluer encore plus, dans un objectif de qualité et de satisfaction des clients et des collaborateurs.

Le suivi du système de management au sein du GIPP va être permanent pour statuer sur le degré de réalisation des objectifs lors des futures occasions d'évaluation de la performance et de la qualité.

Ce tableau illustre les résultats des objectifs du système de management qualité pour l'année 2020

Objectifs qualité	*Indicateurs*	*Cible*	*Résultats*
Satisfaire les besoins réels de nos clients	Taux de satisfaction des participants dans les actions de formation	80%	93%
	Taux d'efficacité des actions d'assistance réalisées	80%	-
	Taux de réalisation des salons et foires programmés	80%	67%
	Taux de respect des délais de traitements des demandes	80%	81%
	Taux de réalisation des subventions programmées	90%	80,5%
Renforcer l'approche de partenariat avec les parties intéressées pertinentes	Taux de satisfaction des clients suite à l'enquête	80%	96%
	Taux de satisfaction des participants dans les salons organisés par le GIPP	80%	100%
	Taux de respect des délais de diffusion des supports standards	80%	100%
	Taux de réponse dans les délais sur les demandes d'information	80%	100%
Renforcer la performance de nos produits et services	Taux des actions engagées efficaces	80%	81%
	Taux des indicateurs atteints	80%	80%
	Taux de consultations et appels d'offres fructueux	80%	71%
	Taux d'écart des budgets prévisionnels pour AO et consultation	8%	4%
	Taux de respect des délais de livraison	80%	71%
Améliorer la compétence de notre personnel et le climat de travail	Taux d'efficacité des actions réalisées	80%	100%
	Taux d'absentéisme	6%	3,2%
	Taux de satisfaction des participants dans les actions de formation	80%	100%

Selon la Direction générale du GIPP « Le maintien de ce certificat selon la norme ISO 9001:2015 actuelle démontre notre engagement à long terme et continu à maintenir le plus haut niveau de satisfaction et de performance de la clientèle. »

Superviseur

Methelouthi Habib

Membres éditoriaux

Methelouthi Habib

Nathanael Hishamunda

Zhioua Amal

Ben Ammar Sana

Chargui Intissar

Etudes et Recherches

Le crabe bleu et le Marché

Actualités du secteur

*Le Projet « SMART-AQUA »
*La certification internationale ASC
*L'expérience du projet Blue Hope Initiative de la FAO en Tunisie

Actualités du GIPP

la certification ISO 9001 version 2015 reconduite

Adresse : GIPP - 37 Rue du Niger - 1002 Tunis - Tunisie
Tél. : 71 905 876 Fax : 71 905 982
E-mail : manarat@gipp.tn